بسم الله الرحمن الرحيم

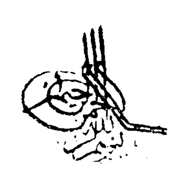
بحث
في
فلسفة التعدي واللزوم في اللغة العربية

دكتور
صلاح عبد العزيز علي السيد
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
بالمنصورة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

مطبعة ومكتبة الرضا بطلخا ت ٢٢٦٥٦٢



« المقـــدمة »

الحمد لله رب العـالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين عليه وعلى آله وصحبه أجمعين . . وبعـــد :ـ

فقـد وجدت أن التعدى واللزوم فى اللغـــة العربية ذو مباحث متعددة ذكرها النحاة فى مواضع وأبواب كثيرة وأطالوا بحثها ودراستها مما يعز على الباحث أن يجمع حقائقها وأنواعها بسبب هذا التطويل ، الذى جعلها متباعدة لايجمعها نطاق واحـد ، يستفيد بها القارىء والدارس ، وبخاصة أننا فى عصر ندر فيه وجود الباحث المجد الدءوب .

لذلك عقدت النية ، وشددت النفس على الصبر والجد ، لأجمع شتات هذا الموضوع المفرق فى أبواب كثيرة فى كتب النحاة ، وسألت الله عونه وتوفيقه أن يعيننى على تحقيق هذا الهدف لأضيف به لبنة بسيطة عـلى طريق البحث الجامعى الهـادف حتى يأخـذ صرح النحـــو طريقه نحو : البسط واليسر والازدهار .

وجعلت هذا البحث يدور فى محتوياته على مقدمة ، وخمسة فصول ، أردفتها بخاتمة تشتمل على نتائج البحث ، وتسير على النهج الآتى :

المقـــدمة : بينت سر اختيار الموضوع ومعنى العامل النحوى ، والرد على ناقديه .

الفصل الأول : ويشمل الحديث عن الفعل اللازم .

الفصل الثانى : وخصصته للكلام على الفعل المتعدى .

الفصل الثالث : وفيه ذكرت الأفعال الوسط بين التعدى واللزوم .

الفصل الرابع : وتحدثت فيه عن الأفعال التى توصف بالتعدى واللزوم .

الفصل الخامس : وضحت فى جنباته عمل المشتقات وما يلحقها من المصادر وغيرها .

الخاتمة : وفيها ذكرت النتائج التى توصلت إليها فى هذا البحث .

ويشهد الله كم بذلت من جهد ورهق فى سبيل إظهار هذا البحث وإعداده لتتم به الفائدة ، ويسهل به النفع ، والله من وراء القصد أسأله أن يجعل عملى هذا له خالصاً لخدمة العربية وإنهاض صرحها ، فهى لغة القرآن الكريم ، ولغة محمد خير الأنام . وصلى الله وسلم عليه وعلى آله ومن والاه .

المنصورة فى { ٥ من صفر ١٤١١ هـ
٢٦ من أغسطس ١٩٩٠ م }

دكتور

صلاح عبد العزيز السيد

بسم الله الرحمن الرحيم

« فلسفة التعدى واللزوم فى اللغة العربية »

أحمد الله العظيم ، وأصلى وأسلم على محمد الرسول الكريم ، إمام الفصحاء وسيد البلغاء ، ومن دعا بدعوته ، وأستار بسيرته إلى يوم العرض والحساب .

وبعـــد :-

فإن قارىء كتب النحو يرى أن أثر العوامل النحوية واسع المدى منتشر بين أبواب النحـو المختلفة ، وموضوعاته المتعددة ممـا يكد ذهن القارىء ويئوده عن تحقيق غرضـه ، ويصرفه عن الإفادة والتحصيل فأردت أن أسهم بجهد قليل فى هذا الباب ،لأجمع منه ماتفرق ، وألم فيـــه شتات البحث الذى اتسع وانتشر فى مسطح كبير كتب النحاة وأوجز أطنبوا فيه ، وأظهر الفاقه فى خطوط واضحة ليتم بها النفع ويسهل بها الافادة .

فضلا عن أننى رأيت النحـــاة ـ جزاهم الله خيرا توسعوا فى آثار العامل النحوى وربطوه بكل باب من أبواب المرفوعات والمنصوبات بإسهاب مفرط تضيع بذلك فائدته عـــلى شداة العربية وأبنائها ، فأحببت أن أبين ذلك فى خطوط رئيسة أوضح فيها أسرار العامل فى العربية من حيث التعدى واللزوم وأرد بذلك على الحملات المغرضة على قضية العامل النحوى حتى يظهر لأبنـاء العربية بجلاء أن النحـو يهتم بالمعنى اهتمامه باللفظ ، والصياغة ، لا أنه إلقـاء للـكلام سهوا رهوا بدون غرض ولا هدف ، وبذلك نضع الحق فى نصابه ، فأقـــول والله من وراء القصد وهو الموفق وعليه التكلان .

اعلم أن أصل العوامل النحوية جميعها هو الفعل ، و يعمل بالحمل عليه مافى معناه من المصادر والمشتقات ، وهذا معروف مشاهد من خلال الأساليب العربية كقوله تعالى : وورث سليمان داود (١) وقال تعالى : وإذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت (٢) وقال تعالى : وأقم الصلاة لدلوك الشمس (٣) وقال أيضا : ولولا دفع الله الناس (٤) ونحو ذلك مما سنفصله بعد ذلك ، ولكن العوامل النحوية لاقت سوء فهم لمعناها ، وللمقصود بها ، ونسبة العمل إليها وظن هؤلاء أن النحاة قصدوا بها أنها مؤثرة بنفسها مع أنها مكونة من حروف جامدة هامدة لا حياة فيها ولا حركة ، فنسبه أى عمل لها على سبيل الحقيقة عبث وخطأ .

ولكن النظرة المتأنية لفهم ماقرره النحاة لمعنى العامل النحوى ، يجد أنهم أهل براعة ، وحق ، ودقة فيما ذهبوا إليه - وهذا مايدعونا إلى معرفة معنى : العامل النحـــوى .

إن المتتبع لأساليب العرب المدقق فى البحث اللغوى المستنبط منه أسراره يرى أن العرب لم يلقوا كلامهم جزافا بل اهتموا بالمعـــانى التى تتعاور على الكلمات فى اختلاف مواقعها فى الجملة العربية ، فميزوها بالحركات الاعرابية لتكون دليلا واضحا على المعنى المراد المتكلم حتى يفهم القارىء أو السامع قصده منه ، فجعلوا الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجـــر علم الاضافة ، وعلى ذلك فذكر المتكلم الاسم مرفوعا دليل فاعليته ، والعامة إياه

---

١) النمل ١٦ — ٢) البقرة ١٣٧
٣) الاسراء ٧٨ — ٤) الحجر ٤٠

النصب دليل مفعوليته وجــــره له دليل إضافته فعلى ذلك ، بأن الفاعلية والمفعولية والإضافة أسباب دعت المتكلم الى رفع الكلمة أو نصبها أو جرها حتى يحقق غرضه من ايراد تراكيبه .

وهذه المعانى لاتحدث فى الكلمة اعتباطا أو تحكما أو لمجرد التغيير اللفظى للحركة كلا : ولكنها حادثة من وقوع الكلمة فى الجملة ، ومن موضعها فيها . فمثلا : على ـ أحمد ـ المنصورة ـ كلمات لامعنى فيها للفاعلية أو المفعولية أو الاضافة قبل أن تدخل فى تركيب الجملة ، وانما تدل على مسماها فقط فاذا سلكت فى جملة دلت كل واحدة منها على المعنى السابق .

فاذا قلت : أكرم على أحمد فى المنصورة ـ حدثت فى الأولى معنى الفاعلية ، وفى الثانية معنى المفعولية ، وفى الثالثة معنى الاضافة إذ ارتباط الفعل « أكرم » بعلى على جهة الوقوع من مسماه جعلته فاعلا وارتباطه بأحمد على جهة لوقوع عليه أحدث فيه المفعولية وارتبـاط وقوع الفعل بهما ونسبته إلى المنصورة بحرف الجر أفاد معنى الاضافة وهكذا .

فالفعل « أكرم » أحدث الفاعلية فى على ، والمفعولية فى أحمد ، والفاعلية تقتضى من المتكلم أن يحدث رفعا فى على ، ونصبا فى أحمد فالفاعلية علة غائية المتكلم من رفع الفاعل ، والفاعلية الذى أحدثها هو الفعل ، وهى التى أثرت فى المتكلم وجعلته يفعل الرفع فهى علة محدثة فى فاعلية المتكلم الرفع ، فهى فاعلة الرفع بواسطة ، ومن هذا الوجه ينسب إليها الفعل . فالمتكلم محــــدث الرفع والفاعلية سبب ذلك وآلته . وهى حقيقة هذه العوامل .

وعلى ذلك فإن العوامل آلات هذه الأحداث ، ومن طريقة العرب وسنتها

وسلتها أن تنسب الفعل إلى آلته ، كما تنسبه إلى فاعله ، تقول : قطعت السكين على أن السكين فاعل مجازا ، كما تقول : قطعت بالسكين فهى عوامل فى وجوب الرفع والنصب والجر وليست هى التى رفعت أو نصبت أو جرت ، وإنما هى أوجبت هـــذه العلامات الاعرابية وهو أثر مرتبط بها ، ولا يتخلف عنها ، بالمواضعة والاصطلاح فى كلامهم ، وعلى المتكلم أن يراعى ماتقتضيه هـــذه العوامل حتى ينتحى سمت كلام العرب وأساليبها ، وينطق بالعربية نطقا سليما فإن ترك ذلك ولم يلاحظه أو جهله أدركه الخطأ فى عربيته حديثا وكتابة .

والنحاة بإسنادهم العمل الى العوامل ، توسعوا فى العبارة ، وأرادوا بذلك الإسناد الى السبب والآلة ، لأنها أمارات وعلامات تنصب للمتكلم فى العبارة ليصنع الحركة الاعرابيه المناسبة من الرفع الى النصب الى الجر ، وهذا ليس بدعا ولا غريبا فى واقع الحيــاة ، فإننـا نرى أهل كل صنعة يتفقون على وضع شارة وعلامة تميزهم عن غيرهم فى معترك الحياة والعوامل فى النحو هى أساسه وعماده الذى يقوم عليه وهى ضرورة منهجية تربوية تساعد دارس النحـــو وتعينه على أن يخطو فيـــه خطوات موفقة ويعرف أسس العربية وعمدها وينطلق فى تراثها الخالد (١)

وعلى ذلك فالمتكلم هو الفاعل فى الحقيقة ، والعوامل أمارات وإشارات أقامها لبيان غرضه سواء كانت هـــذه العوامل ظاهرة فى الأسلوب « وهى العوامل اللفظية » أم كانت غـــير ظاهرة فى ثنايا الكلام وحناياه ، ولـكنها تلحظ وتقدر وتلك هى « العوامل المعنوية » .

---

(١) النحو بين الأزهر والجامعة ص ٧٥ وما بعدها بتصرف .

والنحاة قديما لحظوا ذلك ، وعبروا عنه فى وضوح حيث قال أبو الفتح فى كتابه القيم « الخصائص (١) باب فى مقاييس العربية » وهى ضربان : أحدهما معنوى والآخر : لفظى ، وهذان الضربان وإن عما وفشوا فى هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوى . ثم قال ومثله اعتبارك باب الفاعل ، والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا ، لأنه مفعول به فهذا اعتبار معنوى لا لفظى ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة الى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرا ، فإن ضرب لم تعمل فى الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك : « ضرب » إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة « فعل » فهذا هو الصوت والصوت مما لايجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى ، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم وبعض قد يأتى عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ ، بالابتداء ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا : لفظى ومعنوى ، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح » ا . هـ

وبهذا البيان الجيد أبان ابن جنى نظرية العامل فى النحو ووضحها توضيحا رائعاً ، ورد بذلك على العابثين الناقمين على النحو العربى حيث يريدون طمس

---

١) صـ ١ / ١١٤ ت الشيخ النجار ـ ط الهيئة

الحقيقة ، والصاق العيب بالنحاة بأجود ابتكار وفقهم الله الى استنباطه من أساليب العرب بصورة مشرقة ممتازة ، وهذا هو الظلم والزور الذى لا يعترف بجهد المخلصين ولقد ذكر هذه الحقيقة الصادعة أيضا فى وضوح كامل رضى الاستراباذى حيث قال فى شرح الكافيه (١) « ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم ، فسمى « عاملا » لكونه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل : العامل فى الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئى الكلام » ا . ه .

فالعامل ـ كما يراه الرضى ـ علامة أقامها المتكلم فى الأسلوب لبيان المعانى المقصودة له وموضحا لها بعلامات الإعراب من الرفع والنصب والجر والجزم .

معنى العامل النحوى :

ولقد عرف النحاة العامل النحوى : بانه ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب ، فالعامل على ذلك صورة منهجية تعليمية قامت على خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها واستعمالها بنجاح ، وما وجد للآن بديل يقوم مقامها ، ويؤدى وظائفها فى نحونا العربى ، وهى تقوم على أساسين :

أولا : أن العامل فى إحداث الحركات هو المتكلم ، والعوامل أمارات وعلامات نصبها فى الكلام لتحديد المعانى .

ثانياً : العوامل خير مساعد لتوضيح المعانى ، ووضع الحركات توفيرا للجهد

---

١) ص ١ / ٢١ ط بيروت .

والوقت ، والنحاة لم يتعسفوا فى ذلك ونظرتهم للعوامل توائم أرقى النظريات التربوية الحديثة فى تعليم اللغة وهل استطاع غيرهم مع طول الزمن أن يوجدوا نظرية مثلها تضبط القواعد النحوية مثل ذلك ، كلا ولن يصلوا إليها أبدا .

وأصل العوامل النحوية - بلا شك - هو الفعل ، وما بمعناه من المصادر والمشتقات ، وهى تتفق جميعا فى رفعها الفاعل ، فإن تعدى أثرها إلى نصب المفعول سمى ذلك العامل متعديا والاسمى لازما ، فمثال اللازم قول الله تعالى : « وجاء رجلا من أقصى المدينة يسعى (١) » فالفعل « جاء » رفع فاعلا وهو « رجل » ثم تعلق به الجار والمجرور وهو « من أقصى المدينة » والفعل لازم لأنه لم ينصب المفعول به ، ومثال المتعدى قول الله تعالى : « قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها (٢) » فالفعل « سمع قد رفع فاعلا وهو « الله » ونصب مفعولا به ، وهو « قول . . . » ولذلك يسمى : متعديا . فالتعدى واللزوم مبناه متوقف على نصب الفعل المفعول به فى الكلام ، وفى ذلك يقول سيبويه - رحمه الله - فى الكتاب (٣) عنه : « بأنه الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول نحو : ضرب عبد الله زيدا » فعلق التعدى على نصب المفعول به .

وزيد ابن السراج الأمر وضوحا فيقول (٤) : « وكل اسم تذكرة ليزيد فى الفائدة بعد أن يستغنى الفعل بالاسم المرفوع الذى يكون ذلك الفعل حديثا عنه فهو منصوب ، ونصبه ، لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه » .

أى فليس المفعول به بلا فائدة فى الكلام وإنما تتوقف عليه الفائدة بعد الجملة

---

١) سورة القصص الآية ٢٩ ٢) المجادلة الآية الأولى .

٣) ص ١ / ٣٤ ت هارون ط الهيئة ٤) الأصول ١ / ٥٤

وبذلك أوضح ابن السراج أن المفعول به فضلة تمت الجملة قبله ولكنه مهم للكلام يحصل به الإفادة العامة للأسلوب ، فهو كالدليل الذى لا يستغنى عنه وقد يتعدى الفعل إلى أكثر من مفعول به كقوله تعالى : واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا (١) ، وقوله تعالى : « كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم(٢) ، ومثال تعدى الوصف قوله تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد(٣) والمصدر كقول الحق سبحانه : ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض (٤) »

فأنت ترى أن الفعل « اختار » قد نصب مفعولين وهما : قومه ، سبعين والفعل : يرى : بضم الياء وما حينه : أرى . قد نصب ثلاثة من المفعولات : الأول : ضمير الغائبين « هم » ، والثانى : أعمالهم . والثالث : حسرات . وفى قوله تعالى : باسط ذراعيه : نصب اسم الفاعل : باسط المفعول به وهو : ذراعيه ، وعلامة النصب : الياء ، لأنه مثنى ، وفاعل الوصف ضمير مستتر تقديره : هو وفى المصدر : « دفع » نصب المفعول به وهو الناس والفاعل مضاف لفظا إلى المصدر وهو فى محل رفع فاعل وهو : الله ، وبذلك ترى أن المتعدى بكل ألوانه قد نصب المفعول به ، وهو - كما علمت -

الفصل الأول :

مناط التمييز بينه وبين اللازم ، ويستوى الجميع فى رفع الفاعل .

وإليك بيان أنواع الفعل من حيث التعدى واللزوم فنقول قسم النحاة

---

١) الأعراف ١٥٥ ٢) من الآية ١٦٧ من البقرة .

٣) الكهف ١٨ ٤) البقرة ١٥١

الفعل (١) باعتبار ماسبق الى ثلاثة أقسام :

١ - لازم ٢ - متعد ٣ واسطة بينهما . وهى قسمان :

ا - مالا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص ، كان وكاد وأخواتهما ،

ب - مايوصف باللزوم والتعدى ، لاستعماله على وجهين كشكر ونصح .

ودونك بيان كل نوع على حدة :

١ - الفعل اللازم :

ويقال له : القاصر ، وغير المتعدى ، لأنه قد لزم الفاعل ولم يتعده إلى المفعول به وسماه سيبويه (٢) : بأنه الفاعل الذى لا يتعداه فعله نحو ذهب زيد وجلس عمرو ، ومعناه : مالا ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر نحو : خرج ، وقعد ، جاء ، ويعرفه صاحب همع الهوامع (٣) بأنه مالا يبنى منه مفعول تام كغضب فهو : مغضوب عليه .

فاللازم : يتوقف فهم معناه على فاعله فقط دون حاجة الى مفعول به إذ هو قاصر عن الوصول إليه بنفسه ، وإنما بواسطته وله علامات وأمارات خاصة به تميزه عن المتعدى ، وهى فى ذات الوقت علامة المتعدى وهى : لقد وضع النحاة للفعل المتعدى علامتين تميزه عن اللزوم وهما :

الأولى : أن يتصل بالفعل ضمير يرجع إلى غير المصدر أو الظرف كقوله تعالى : والبدن جعلناها لكم من شعائر الله (٤) وقوله تعالى : والجان خلقناه من قبل من نار السموم (٥) وقول الحق سبحانه : وإن يدعون إلا شيطانا

---

١) الهمع ٢ / ٨٠ ٢) الكتاب ١ / ٣٣ ٣) الهمع ٢ / ٨١

٤) الحج ٣٥ ٥) الحجر ٢٦

مريداً لعنه الله (١) ».

فالضمير فى هذه الأفعال قد اتصل بالأفعال: جعل ، خلق ، لعن ، دعا . ثم الضمير عاد على المفعول به السابق وهو: البدن ، الجان ، شيطانا . وكل منها ليس مصدراً ولا ظرفا ، وفى ذلك دلالة على أن الأفعال السابقة متعدية فى الأصل والحال ، وظهر ذلك من المنصوب ، فإن ثبت الأفعال للمجهول ورفعت المنصوب السابق ليكون ثابت فاعل مثل قولك فى : القرآن حفظته القرآن حفظ . بالبناء للمجهول ، والرسالة فهمت - فى الرسالة فهمتها ، والحديث فهم - فى الحديث فهمته . فينظر فى هذه الحالات الى أصل التركيب حالة كونه مبنيا للمعلوم ، لا إلى هذا التركيب العارض ، فالعودة إلى الأصل واجبة فى هذه الحالة .

فإن كان الفعل لازما ، وأردت أن تعيد الضمير السابق عليه نحو الحديقة جلستها ، والمنزل قعدته فسد المعنى ، ولم يستقم لك التركيب ، وفساد المعنى باتصال هذا الضمير يدل على أنه لازم ، وأن صحة المعنى تكون باتصال هذا الضمير بالجار حتى يصح المعنى بأن تقول: الحديقة جلست فيها ، والمنزل قعدت فيه . وهكذا .

وعلى ذلك فإن هذا الضمير العائد على المفعول السابق هو الذى يفصل فى الدلالة بين اللازم والمتعدى ، أما ضمير المصدر والظرف فيعود على اللازم والمتعدى فلا يميز أحدهما من الآخر نحو: القراءة أجادها على ، والخروج خرجه أحمد ، فهاء المصدر دخلت على المتعدى : أجاد . وعلى اللازم : خرج

١) النساء ١١٧ ، ١١٨

وكذلك الهاء العائدة على الظرف نحـــو : الساعة قضيتها فى طاعة والدقيقة جلستها فالهاء هنـا عائدة على الظرف ، وقد اتصلت بالمتعدى « قضى » واللازم « جلس » فهى على ذلك لا تميز المتعدى من اللازم ، والأصل فى اللازم جلست فيها حتى يصح المعنى ويستقيم الأسلوب لحذف حرف الجر توسعاً ، واتصل الضمير بالفعل من باب الحذف والايصال وهذا أمر يجب أن يكون مقصورا فيه على السماع .

الثـانية : أن يصاغ منـه اسم مفعول تام من الفعل المراد معرفة تعديته أو لزومه بغير حاجة إلى جار ومجرور نحو : الكتاب مفهوم ، والدرس مشروح والحديث موصول . فكل فعل ممـا سبق متعد لصياغة اسم المفعول منه بدون حاجة الى جار ومجرور لتتم الصياغة مثل : المنزل مجلوس فيه ، ونحو : الكرسى مقعود عليه . فهما لا زمان .

وهاتان العلامتان ميزتا المتعدى من اللازم ، فاتصـال الفعل بالضمير العـائد على غير المصدر والظرف خاص بالمتعدى ، وكذلك صياغة اسم مفعول تام منه كذلك ، وما عداهما لازم .

الأفعال اللازمة :

وردت أفعال لازمة قاصرة عن نصب المفعول به عن العرب ، ولقد أوضحهـا علماء العربية فى أنواعها الآتية وهى :

أولا : أفعال السجايا وما أشبهها ممـا تقوم بفاعله ولا يتجاوزه إلى غيره فهى أفعـال تدل على الثبوت والاستقرار ، وهى خاصة بالطبائع فناسبت الفعـل اللازم توافقا بين اللفظ والمعنى ، وهذا يدل دلالة واضحة على اهتمام اللغة بالمعنى

فتختار له اللفظ المناسب جرسا وعملا ومعنى نحو : ظرف الرجل ، وعذب ، وقبح ، وقصد ، وفهم ، والاستقراء اللغوى وجد أن أوزان هذه الأفعال جاءت على صورة « فعل » بضم العين (١) .

ثانياً : الأفعال التى على وزن « افعلل » نحو : اقشعر ، واطمأن واشمأز ، وما ألحق بهذا الوزن من نحو : افوعل نحو : اكوهد الفرخ أى ارتعش واكوأل أى قصر (٢)

ثالثاً : الأفعال التى على وزن « افعنلل » نحو : اقعنسس الجمل ، واحرنجم أى امتنع عن الاقتياد ، وما أشبهه مما كان على وزن « افعنلى » نحو : احرنبى الديك . انتفش ، واسلنقى (٣) أى نام على ظهره .

فكل فعل من هذه الأفعال قاصر عن نصب المفعول به بنفسه ، فهو لازم وباعتبار أن الأصل فى ذلك هو نطق العرب بالفعل ببيان عمله لزوما أو تعديا فقد ورد عنهم بعض أفعال من هذه الأوزان متعدية فيحفظ ذلك ولا يكون قاعدة يبنى عليها كقول الشاعر (٤) :

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عنه ويغرنديني

فالفعلان : اسرندى ، واغرندى - قد نصبا مفعولين ، وهما ياء المتكلم المتصلة بهما ، فيقتصر فى ذلك على ماسمع متعديا .

(١ ، ٢ ، ٣) انظر فى ذلك التصريح ٢ / ٢٥٧ وهمع الهوامع ج ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وشرح الأشمونى ج ٢ ص ٨٨ والخصائص ٢ / ٢٥٨ .

(٤) البيت من بحر الرجز ، ولم يعرف قائله والشاهد فيه : تعديه الفعلين المذكورين فى الشرح مع أنهما من الأوزان اللازمة وهذا متوقف على السماع

رابعاً : الأفعال الدالة على نظافة أو دنس نحو : طهر ، نجس ، دنس ، نظف أو الدلالة على عرض طرأ ثم يزول بسبب زواله نحو : مرض وكسل ونشط وفرح وحزن أو الدال على لون نحو حمر ، وسود أو حلية نحو : وعج ، عور أو عيب نحو : عور ، عمى .

خامساً : الأفعال التى على وزن « فعل » بكسر العين أو بفتحها ، والوصف وزن « فعيل » نحو : قوى ـ فهو : قوى ، وذل الشخص فهو : ذليل .

سادساً : الأفعال المطاوعة لفعل آخر متعد بنفسه لواحد نحو : كسرت الزجاج فانكسر ، ومددت الحبل فامتد ، وشددت القوس فاشتد .

سابعاً : الأفعال التى على وزن « أفعل ، واستفعل » للصيرورة نحو : أغـــد البعير ـ أى صار ذاغدة ، واستنوق الجمل أى صار كالنـاقة ، واستتيست الشاة أى صارت كالتيس واستأسد القط أى صار كالأسد . وهكذا . .

ثامناً : الأفعال التى على وزن « افعل » بتشديد اللام مثل : احمر وابيض أو على وزن « تفعل » كتدحرج ، وتزلزل ، وتقشعر ، وتكفهر ، أو على « انفعل » كانقطع وانصرف وانقضى وانكسر ، أو على وزن « افعال » كاحمار وابياض واسواد واخضار . وفيما سبق يقول العلامة ابن مالك (١) : « فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة الى الكشف عن معانيها » .

والباحث فى هذه الأوزان يرى أنها تفيد المعنى المقصود منها ، ولا تحتاج إلى متعلق بخلاف المتعدى لحاجته ماسة الى المفعول به لبيان المقصود منه ، فضلا

---

١) الهمع ٢ / ٨١

عن أن هذه الأفعال تدل على الثبوت وعدم الانتقال بأثره الى غيره ، فاذا قلت : انكسر . فقد عرف المراد ، وكذلك تدحرج أو انقطع أو احمار أو قوى أو مرض ، وظهر وغيرها فالمعنى بها دون غيرها على سبيل الاستقلال فلا تحتاج الى متعلق ولكن لزوم الفعل وقصوره ليس ضربه لازب عليه بان يبقى فى بابه فلا ينتقل إلى التعدى وليست العلاقة بين المتعدى واللازم قائمة على سياج من حديد فلا يبرح كل قسم مكانه كلا ولكن الصلة بينهما مرنة ونهرهما يتداخل فاللغة العربية عما لها خصب ووسيع حيث نرى اللازم وقد صار متعديا ناصبا للمفعول به بنفسه كما نشاهد المتعدى القوى قد صار لازما يقصد عن تعدية أثره إلى المفعول به وليست هذه الصلات بلا ضابط ولا هدف تغير كما تريد وفى أى وقت تشاء ، وانما المقـام وفحوى الأسلوب هو الذى يحيل المتعدى إلى لازم ويجعل اللازم متعديا وذلك بالوسائل اللغوية المحددة حتى ينصب المفعول به بنفسه وهذا مايدفعنا الى عقد عنوان : لتعدى اللازم وآخر للزوم المتعدى فنقول ـ وبالله التوفيق .

١ ـ كيف يتعدى اللازم ؟

أولا : إن الفعل اللازم يتعدى (١) لغير المفعول به مباشرة بلا حاجة إلى مساعد يعدى أثره إليه مثل المصدر ، والظرف نحو : جلست جلوسا وقعدت ساعة ومررت فرسخا . فالفعل اللازم قد نصب المفعول المطلق أو الظرف مطلقا ، وينصب الحال تقول : جلس محمد مسروراً .

والتمييز نحو : حسن محمد وجها وحمل على خلقا ، والمفعول معه فى العلم وغير

---

١) همع الهوامع ٢ / ٨١

من الفضلات ، ماعدا المفعول به فإنه لا ينصبه مباشرة لضعفه عن هذا العمل ، ولأن معناه قد تم بذكر فاعله فلا حاجه إلى متعلق بالمفعول به لإتمام معناه .
ويرى بعض النحاة (١) : أن اللازم لا يتعدى إلى ظرف الزمان المختص إلا بحرف الجر كتعدية إلى المفعول به نحو : صمت رمضان فنقول : صمت فى رمضان - وهذا رأى يعوزه الدليل ويحتاج إلى سماع بمنعه وما المانع أن نقول : جلست شهر رمضان فى المنزل بدون حرف يعديه .

أما تحويل الفعل اللازم إلى متعد للمفعول به بخاصة فلا يتأتى إلا بمساعد ينقله من اللزوم إلى التعدى وله طرق مختلفة ، ولكل طريقة معنى خاص بها يظهر فيها دقة الأسلوب والتوجه إلى المعنى لتقرير الطريقة المناسبة لها لا أنها مجرد صياغة لفظية بلا هدف معنوى ، فهذا أبعد مايكون عن لغة القرآن الكريم والمعنى المطلوب يفهم من سياق الأسلوب وفحواه - كما ذكرنا -
واليك هذه الطرق - طرق تعدى اللازم :

لتعدى اللازم طرق محددة نحب أن نوضحها لك على الوجه الآتى :
الأولى : أن تختار حرف جر مناسب لمعنى الكلام ، لتدخله على المفعول به المعنوى لنقل أثر الفعل ومعناه اليه بواسطة حرف الجر المذكور وذلك نحو قوله تعالى : « فلما أضاءت ماحوله ذهب الله بنورهم ، وتركهم فى ظلمات لا يبصرون (٢) » وقال تعالى أيضا : « ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم إن الله على كل شىء قدير » .
فترى الفعل : ذهب ، وهو لازم قد عداه القرآن الكريم إلا مفعوله المعنوى

---

١) همع الهوامع ٢ / ٨٢ ٢) البقرة ١٧

بحرف الجـــر المناسب للذهاب وهو : الباء فكأن المعنى : أذهب الله نورهم وأذهب الله سمعهم وأبصارهم وتعدى الفعل هنا بالباء مناسب للمعنى المقصود من تهديد المولى عز وجل للمشركين ، وقدرته المطلقة عليهم ، لا بإذهاب قوة السمع ونور البصر مع بقاء آلتهما - وكلا - ولكن بإذهاب آلتيهما أيضا . فالباء أفادت معنى الاستئصال ، والمبالغة المناسبتين لردع المشركين ولو جاء فعل متعد ما أعطى هذا المعنى ولا قاربه .

وكل هذه المجرورات فى اللفظ تعتبر مفعولات معنوية (١) مثل : قعدت على السرير وخرجت من المدرسة وجلست على زرع الحديقة ، وقد نقل اليها أثر الفعل بواسطة حرف الجر المناسب المعنى ولا تعتبر فى عرف النحاة أو اصطلاحاتهم مفعولات حقيقية مع أن المآل فيهما واحد إلا أنه لا مشاحة فى الاصطلاح ، لأن مراعاة التقسيم المنهجى ضبط العـــلم وتثبيت وايضاح حقائقه ، ومن أجل ذلك لاتجوز نصب المجرورات ، ولا نصب توابعها ، فاذا حذف الجار وجب نصب المجرور ، وفى ذلك يقول الإمام السيوطى (٢) : « ويتعدى المفعول به بحرف جر مخصوص ويطرد أى يكثر ويقاس حذفه أى الحرف لكثرة استعماله نحو : دخلت الدار - فيقاس عليه دخلت البلد ، والبيت بخلاف مالم يكثر نحو : ذهبت الشام وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس

وعلى ذلك فالجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به على رأيه .

وأنا لست مع السيوطى فى قياسه ذلك على فعل فقط وهو « دخل » وحكمه عليه بالكثرة ، ثم يوقف حركة القياس الذى أباحها مع الفعلين الآخـــرين

---

١) شرح الأشمونى ٢ / ٩٥ ٢) همع الهوامع ٢ / ٨١

ولا وجه للمنع فيهما ، فالأولى إطلاق الاباحــة معهما ، إذ ماسمع عن العرب حجة يعتمد عليها ويقاس على منوالها ، ومع حذف الجار تكون منصوبة على نزع الخافض ، ولا يجوز حذف العامل ، وهو الجار وإبقاء عمله من الجر ، فإن ذلك شاذ ونادر وذلك مثل قول الشاعر :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الأصابع (١)

فقد حذف حرف الجار وهو « إلى » وأبقى المجرور وهو « كليب » .

ولم ينصب دليلا على المحذوف ، فكان الحذف شاذا .

حذف الجـار الذى يعدى به الفعل :

يجوز حذف الجار الذى بواسطته تعدى الفعل به ، وهــذا الحذف له ثلاثة أحوال :

الأولى : قياس مطرد : إذا كان المجرور بحرف الجـار مصدراً مؤولا من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته ، وهذه الحروف هى « أن ، أن ، كى » وهذا الحذف يطرد إذا كان المعنى واضحـا ولا يؤدى الحذف إلى اللبس نحـو قوله تعالى : « أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم » (٢)

والأصل : من أن جاءكم وقوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو » (٣) أى بأنه لا إله إلا هو ، وقول الحق سبحانه : كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ،

---

١) البيت من الطويل ، للفرزدق ، وفيه يهجو جريراً وقبيلته ، والشاهد فيه « أشارت كليب » حيث حذف الجار ، وأبقى عمله فى المجرور ، وهذا شاذ وانظر الهمع ٣٦ ، ٨١ / ٢ ٢) الأعراف ٦٩

٣) آل عمران ١٨

أي لكي ـ لحذف حرف الجر ، وهو اللام ، لأمن اللبس فيه ، وفيما سبق .

فإن ضيف اللبس ، ولم يتعين المعنى المراد امتنع الحذف نحو قولك : رغبت في أن يدفع المال لصاحبه ، فلا يصح حذف الجر « في » لأنه لا يتضح المراد بعد حـــذفه ، إذ يحتمل المعنى : رغبت في أن يدفع أو عن أن يدفع والمعنيـان متعارضان لعـدم تعيين الحرف المحذوف وعدم وجود قرينة تدل على المراد فيضيع بذلك البيان والتحديد .

قال السيوطي (١) : وأما قوله تعالى : « وترغبون أن تنكحوهن (٢) فالحذف فيه إما للاعتماد على القرينة أو لقصد الإبهام ، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لمـا لهن وجمالهن ، ومن يرغب عنهن ، لدمامتهن وفقرهن »

ويعلل الأشموني (٣) : اطراد حذف حرف الجـر مع الحروف المصدرية « أن ، أن ، كي » بأنه للفرار في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر ، بخلاف الموصول الاسمي .

وأرى : أن هـذا التعليل غير مطابق للواقع ، ومجانب للحقيقة اللغوية لأننـا نرى الأسلوب العربي ، قد دخلت فيه الحروف بعضها على بعض إذا اختلف نوعهما عملا كقوله تعالى : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا (٤) » أو اتحـد لفظهـا لغرض التوكيد كقول الشاعر :

لا لا أبوح بحب بثينــــة * إنها أخذت علي مواثقا وعهودا (٥)

---

١) الهمع ٢ / ٨١ ٢) النساء ١٢٧ ٣) شرح الأشموني ٢ / ٩٧

٤) البقرة ٢٤ ٥) البيت من الكامل ، لجميل وانظر الخزانة ٢/٣٥٣ والعيني ٤ / ١١٤ والتصريح ٢ / ١١٩ والهمع ٢ / ١٢٥ والدرر ٢ / ٢٥٩

وغير ذلك كثير فى التوكيد اللفظى بالحرف ، فتكيف يأتى هذا الإطراد ولو قالوا : إن السماع الوارد عن العرب هو الحجة والدليل ، لأصابوا كبد الحقيقة وأن القواعد إنما تصاغ من الأساليب الواردة عن العرب .

ويوجه ذلك العلامة الشيخ خالد الأزهرى بقوله (١) : لطولها بالصلة .

وهو تعليل شكلى يلزم عليه أن ذكر الحرف معه قبيح غير مستحسن لطول الصــــلة .

موضع محل ماحذف منه حرف الجر :

وإذا حذف حرف معهما ، فهل يراعى أصل عمل الحرف من الجر ، أو ينظر إلى الحالة العارضة من النصب ، وبخاصة أن الجار قد حذف .

ونسوق إليك آراء العلماء فى محل أن ، أن بعد حذف الجـــار معهما، لتكمل الإفادة . فنقول : اختلف علماء النحو فى موضع هذا المجرور بعد حذف حرف الجار معهما على أقوال :

الأول : اختلفت كتب النحاة فى نسبة الآراء الى أصحابها فى هـــذه القضية فذهب العلامة الأشمونى - رحمه الله - إلى أن سيبويه والفراء يقولان : بأنهما فى موضع نصب وهو الأقيس ، لضعف الجار عن العمل محذوفا .

وأقول : هذا نقل الأشمونى (٢) وهو غير صحيح والتحقيق فى ذلك هو ما يلى : قال ابن عقيل(٣) « واختلف فى محل أن ، أن عند حذف الجر ، فذهب الأخفش الى أنها فى محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما فى محل النصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .

---

١) التصريح ١ / ٩١ ٢) ٢ / ٩٧ ٣) المساعد ١ / ١١٩

وقال الشيخ الخضرى (١) فى حاشيته : وذهب سيبويه ألخ . . فإنه قال بعد أن ذكر أمثلته من ذلك ، ولو قيل : إن الوضع جر لكان قويا ، ولذلك نظائر كقولهم : « لاه أبوك » أى لله أبوك ، ثم نقل النصب عن الخليل ، فيعلم أنه يجوز الأمرين .

وأما نسبة الجر إلى الخليل ، والنصب إلى سيبويه كما فى الأشمونى(٢) تبعا للتسهيل وكذا فى البيضاوى عند قوله تعالى : « إن الله لايستحى (٣) » اسهوه فغير سديد ، كما تجد الأشمونى قد ذكر أن الخليل والكسائى يقولان بأن محلها الجر . وفى الهمع (٤) : يذكر السيوطى أن الخليل والأكثر يقولان بنصب المحل حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ، حذفت منه ؛ ونسب الجر إلى الكسائى لظهوره فى المعطوف عليه فى قول الشاعر :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * إلى ولا دين بها أنا طالبة (٥)

قال أبو حيان : « وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل أنه جر وعن سيبويه أنه نصب فوهم ، لأن المنصوص فى كتاب سيبويه عن الخليل أنه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب » (٦)

---

١) حاشيته ١ / ١٧٩   ٢) ٢ / ٩٢   ٣) البقرة ٢٦

٤) ٢ / ٨١   ٥) البيت من الطويل ، للفرزدق من قصيدة يمدح فيها ابن عبد الله المخزومى ، وهو فى ديوانه ٩٣ والآمالى الشجرية ١ / ٤١٨ والانصاف ٣٩٥ والمغنى ٥٢٦ (٢٩٩) والأشمونى ٢ / ٩٢ والهمع ٢ / ٨١ والشاهد فيه : « ولادين » حيث عطف المجرور « دين » على المصدر المؤول وحذف حرف الجر .

٦) الهمع ٢ / ٩٠

والحالة الثانية : وهى التى يحذف فيها حرف الجر فى غير اطراد ، وذلك فى حالة السماع الوارد عن العرب فى النثر نحو : ذهبت الشام وتوجهت المسجد ، وخلت الدار ، وشكوته ونصحته ، ويجب أن نقيد بالوارد عن العرب .

أو فى الشعر ، فيحكم عليه بالضرورة كقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس (١)

وقول ساعدة بن جؤية :

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب (٢)

فكل ماسبق منصوب على نزع الخافض ، وقد يحذف الجار وينصب المجرور بعده على أنه مفعول به نحو : دخلت الدار ـ فقد ورد عن العرب حذف الجار ونصب المفعول به ، وهو الدار ، كشكرته ، ونصحته .

فالأولى أن يعرب مفعولان على سبيل الحقيقة كقوله تعالى : أعجلتم أمر ربكم(٣) أى عن أمره ، ولقد حكم سيبويه (٤) على ذلك بالشذوذ وأيضا كقوله تعالى

---

١) البيت من البسيط للمتلمس ، وانظر فى ذلك الأشمونى ٢ / ٩٠ والكتاب ١ / ١٧ والمغنى ٩٩ ، ٢٤٥ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ (١٠٢) والتصريح ١ / ٣١٢ والشاهد فيه : آليت حب العراق . حيث حذف حرف الجر ، ونصب المجرور ضرورة . ٢) البيت من الكامل وانظر ذلك الكتاب ١ / ١٦ ، ١٠٩ والخصائص ٣ / ٣١٩ والخزانة ١ / ٤٧٤ ومعجم الشواهد ١ / ٥٠ والشاهد فيه : عسل الطريق : حيث حذف الجار ونصب المجرور ضرورة ويعسل : يتحرك ٣) الأعراف ١٥٠

٤) الكتاب ١ / ٣٥

« واقعدوا لهم كل مرصد (١) » أي عليه ، وليس هذا النصب على الظرفية لعدم الإبهام خلافا للفارس وابن الطراوة (٢) .

ويقول ابن مالك فى بيان حذف حرف الجر ، وبقاء عمله ، ورأى العلماء فى ذلك من جهة الاقتصار على السماع أو اطراد ذلك عند بعضهم . قال (٣) :

وحذفت رب فجرت بعد بل * والفاو بعد الواو شاع ذا العمل

وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

أما الحالة الثالثة : وهى التى يحذف فيها حرف الجر بكثرة ويبقى عمله وذلك كما قال ابن مالك ، إذا كان الحرف « رب » وذلك كقول الشاعر :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمائم محول (٤)

فقد حذف رب ، وأبقى عملها بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر كقوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى (٥)

ويعد « بل » قليلا ، لبعدها من الواو كقول الشاعر :

---

١) التوبة ٥ ٢) الهمع ١ / ٩٧ ٣) الألفية ص ٣٦

٤) البيت من الطويل، لامرىء القيس ، والشاهد فيه : حذف رب وأبقى عملها بعد الفاء ، وانظر الى التصريح ٢ / ٢٢ والهمع ٢ / ٣٦ والدرر ٢ / ٣٨ والأشمونى ٢ / ٢٣٢ والشذور ٣٢٢ والمغنى ٣٦ ، ١٦١ (١٣٧ ، ١٥٨)

٥) البيت لامرىء القيس من معلقته ، وهو من الطويل ، وقد حذف حرف الجر بـ « رب » بعد الواو ، وانظر الزجاجى ٢٧٣ والمغنى ٣٦١ (٢٦٥) وشذور الذهب ٣٢١ والتصريح ٢ / ٢٢ والأشمونى ٢ / ٢٢٣

بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه (١)

وبعد غير هذه الأدوات أقل كقول الشاعر :

رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله (٢)

وقد يحذف حرف الجر غير « رب » ويبقى عمله ، وهو ضربان سماعى كقول رؤبة (٣) خير والحمد لله لمن قال له كيف أصبحت ، والاصل بخير وقد يأتى مطردا كما أشار الى ذلك الناظم نحو بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن المحذوفة عند الجمهور ، ونحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا ، فالحجرة مجرور بحرف جر محذوف أى وفى الحجرة وغير ذلك من المواضع والامثلة وقد عدد العلامة الاشمونى (٤) مواضعها فى أحد عشر ، كما اقتصر صاحب التصريح على بعضها .

ونعود الى ذكر الاسباب التى تجعل اللازم متعديا بعد أن ذكرنا أثر حرف الجر وتعديته للفعل - فنقول : الثانى : همزة النقل : نقول : أفرحته وأخرجته ونحو قوله تعالى : أذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا (٥) ونحو قوله :

---

١) البيت من الرجز لرؤبة وهو فى ديوانه ص ١٥٠ وانظر الانصاف ٥٢٩ والمغنى ١٢/ (١٢٠) واللسان « جهرم » والشاهد فيه : حذف حرف الجر رب بعد بل قليلا .

٢) البيت لجميل بن معمر ، وهو فى ديوانه ص ١٨٨ والشاهد فيه : حذف حرف الجر «رب» على سبيل الندرة اذ لم يتقدم عليه الفاء أو الواو أو بل وانظر فى ذلك التصريح ٢٣ / ٢ والمغنى ١٢٩ ، ١٤٥ .

٣) التصريح ٢٣ / ٢ ٤) ص ٣٠٠ / ٢ ٥) سورة الاحقاف ٢٠

ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا (١) فالهمزة فى هذه الأفعال قد نقلتها من اللزوم إلى التعدى معنى وعملا ، وهل يقاس على ذلك فندخل الهمزة على كل فعل حتى تنقله من اللازوم الى التعدى) .

اختلف العلماء فى ذلك : فيقول سيبويه (٢): وتقاس على ذلك ، أما المبرد فيرى أن ذلك سماعى ، وقد وافق الاخفش (٣) ، والفارس سيبوية وقالوا بقياسه وهو الاولى المناسب للغة حتى تتسع روافدها ، لتناسب أحداث العصر المتطورة ومثل ذلك قد أفلح من زكاها .

الثالث : من الأمور التى تجعل اللازم متعديا : المفاعلة : تقول : فى جلس زيد ، ومشى ، وسار ، جالست زيدا ، وماشيته ، وسايرته ، فالمفاعلة بصورتها هى التى نقلت الفعل من اللزوم الى التعدى .

الرابع منها : تضعيف العين بشرط ألا تكون همزة ، ولا حرف حلق نحو : نأى ، ورهن ، والا امتنع التضعيف ، وقد اجتمع فى هذه الآية همزة النقل وتضعيف العين قال تعالى : « نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل (٥) فالفعلان نزل ، أنزل . . كل منها تعدى الى مفعوله : الكتاب والتوراة بهمزة النقل فى الثانى والتضعيف فى الأول ، ولولاهما ما تعديا اليهما ، ومثل ذلك قوله تعالى : هو الذى يسيركم فى البحر (٦) ونحو قولك : فرح زيد وفرحته وصغر خده .

وهل يجوز أن ندخل التضعيف على كل فعل حتى ننقله من اللازوم الى التعدى .

---

(١) غافر ١١ (٢) الكتاب ١ / ٣٥ (٣) الهمع ١ / ٩٧

(٤) الشمس ٩ (٥) آل عمران ٣ (٦) يونس ٢٢

اختلف علمـــاء النحو فى ذلك ، فمن قائل : إن ذلك موقوف على السماع لا يتعدى ذلك ، ومن قائل : بجـواز القياس فيه وهو الرأى الجدير بالاتباع لتتسع روافد العربية .

الخامس منها دخول الهمزة والسين و التاء لبه للطلب أو النسبة مثل : استخرجت المال ، واستقبحت الظالم ، وقد ينقل الفعل بها إلى مفعولين نحو : استغفرت الله الذنب ، واستكتبته الكتاب .

فقد نصب الفعل هنا مفعولين كما ترى لأنه كان فى الأصل متعديا إلى مفعول واحد فبواسطة الزيادة تعدى إلى الثانى وهكذا .

السادس : صوغ الفعل على « فعلت » بالفتح ، و « افعل » بالضم لإفادة الغلبة نحو : كرمت بكراً أكرمه ، أى غلبته فى الكرم ، وسابقته أسبقه ، أى غلبته فى السباق .

السابع : اسقاط حرف الجـر توسعاً نحو : دخلت المنزل ، وسكنت الدار وحرف الجر المحذوف فيهما هو « فى »

ويرى سيبويه (١) : أن الفعل اللازم لايتعدى إلا إلى المصدر نحو : ذهب عبد الله الذهاب الشديد ، ويعلل ذلك بقوله : « لأنه إنما يذكر ليدل عـــلى الحدث ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قدكان منه ذهاب ، وإذا قلت : ضرب عبد الله لم يستبين أن المفعول زيد أو عمر ولا يدل على صنف كما أن : ذهب قد دل على صنف ، وهـــو الذهاب . ثم قال : وقد قال بعضهم : ذهبت الشام يشبهه بالمبهم ، إذكان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ

---

١) الكتاب ١ / ٣٤ ، ٣٥

لأنه ليس فى «ذهب» دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل : ذهبت ، دخلت البيت » .

فترى أن صورة المجرور أصلا قد تنقلب إلى صورة المنصوب شكلا فقط وعلى ذلك فلا ينصب عنده على أنه مفعول به ، وإنما على أنه منصوب على نزع الخافض .

الثامن : ومما يعدى اللازم إلى أن يكون متعديا : التضمين :

ومعناه : إشراب اللفظ(١) معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه لتؤدى الكلمة مؤدى كلمتين كقوله تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح (٢) » أى لاتنووا لأن : «عزم» لايتعدى إلا بعلى ، ومنه قول العرب وصتكم الطاعة ، أى وسعتكم ، وطلع بشر اليمن أى بلغ اليمن ، وقتل الله زيادا عنى أى صرف . فالتضمين هنا نقل الفعل اللازم إلى فعل متعد قد نصب المفعول به بنفسه وهو هنا : عقدة النكاح ، الطاعة ، اليمن وهكذا .

ثانياً : تحويل المتعدى إلى لازم :

يجوز تحويل المتعدى إلى لازم أو فى حكمه ، كما جاز سابقا العكس وذلك بالأمور الآتية :

الأول : التضمين : والمراد به هنا تضمين الفعل المتعدى معنى الفعل اللازم فيكون مثله ولا ينصب المفعول به ، ويؤدى بذلك مؤدى فعلين ، وذلك مثل قوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره (٣) » فالفعل « يخالف » متعد

---

١) الهمع ٢ / ٨٢ ٢) البقرة ٢٣٥ ٣) النور ٦٣

فى الأصل ، فلما ضمن معنى اللازم وهو هنا « يخرج » لم ينصب مفعوله بنفسه ، وإنما بواسطة حرف الجر « عن » وقول الحق سبحانه : « وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به (١) » فإن الفعل هنا « أذاعوا » متعد ، ولكنه لما ضمن معنى اللازم وهو « تتحدث » عمل عمله ، وعدى إلى المفعول بواسطه حرف الجر وهو الباء ، ويقول الحق سبحانه : « وأصلح لى فى ذريتى (٢) » لما ضمن الفعل « أصلح » معنى اللازم « بارك » عدى بحرف الجر وهو اللام ، وكذلك قول الحق سبحانه : « ولا تعد عيناك عنهم (٣) » ضمن معنى اللازم تنصرف بعدى بحرف الجر عنهم .

ولقد اختلف أهل العلم اللغوى فى قياسية التضمين ، والكثير منهم على أنه سماعى يجب أن نقتصر فيه على ماورد ، ولكن أباحيان نقل عن الأكثرين أنه ينقاس (٤) وهو رأى جيد لمن يتقن اللغة ، وقد رأيت أن التضمين يؤدى غرضين مختلفين فآنا تحول اللازم الى متعد ، وأخرى يحول المتعدى إلى لازم .

وقد جاء بكثرة فى القرآن الكريم ، والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً ، فهو جائز لمن أجاد العربية وبرز فيها ليعرف المعنى الأصلى والمراد من التضمين ، أما غير المتمكن من هذه اللغة فلا يجوز له ذلك .

الثانى : التحويل إلى « فعل » : بضم العين ، لقصد المبالغة والتعجب نحو : ظرف الرجل بمعنى ما أظرفه ، وفهم بمعنى ما أفهمه . فالفعل يحول إلى معنى

---

١) النساء ٨٣   ٢) الاحقاف ٢٠

٣) الكهف ٢٨   ٤) الصبان ٢ / ٩٥

الطبع والعزيزة فيكون لازما .

الثالث : مطاوعة المتعدى لواحد نحو : مده فامتد ، وشد فاشتد ، لأن المطاوعة تجعل الفعل الثانى أقصر فى عمله من الأول ، فتحيل المتعدى لواحد إلى زوال هذا الأثر فيصبح لازما كما فعلنا .

الرابع : ماضعت عن العمل بأى سبب من الأسباب كأن يكون متأخرا كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون (١) » فالفعل « تعبرون » متعد ولكنه لم ينصب المفعول به ، بل عمله النصب إلى مابعد اللام « للرؤيا » فهو فى حكم اللازم ، لتأخره ، ومثله قوله تعالى : « للذين هم لربهم يرهبون (٢) » « فيرهبون » متعد ، ولكن أثره توجه إلى « لربهم فقصر عن نصب المفعول به ، فأصبح لازما ، أو يكون فرعا فى العمل نحو قوله تعالى : « فعال لما يريد (٣) » وقوله « مصدقا لما بين يدى (٤) » لأن أصل العمل هو الفعل والوصف محمول عليه ، فالوصفان ، فعال ، ومصدقا ، عملهما موجه لما بعد اللام فصار لازمين .

الخامس : الضرورة الشعرية ، فقد نجد الشاعر على أن يجعل الفعل المتعدى لازما ليستقيم ميزانه الشعرى ، بأن يعدى الفعل بحرف جر ، ولا مندوحة للشاعر فى ذلك . قال الشاعر :

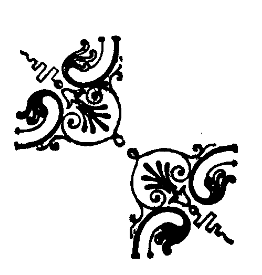
تبلت فؤادك فى المقام خريدة * تسق الضجيع ببارد بسام (٥)

---

١) يوسف ٤٣ ٢) الاعراف ١٥٤ ٣) البروج ١٦

٤) آل عمران ٥٠ ٥) البيت لحسان ، وهو من الكامل ، وانظر المغنى ١٠٩ (١١٤) والهمع ١ / ١٦٧ والدرر ١ / ١٤٤ وتبلت : أسقمته خريدة : الفتاة البكر والشاهد فيه : ماذكرناه فى الشرح .

فقد عدى الفعل « تسق » إلى المفعول الثانى بحرف الجر ، مع أنه يتعدى الى المفعولين بنفسه ، تقول : سقيت الطالب الماء فهذه الأمور تجعل المتعدى لازما ، فالصلة بين نوعى الفعل ليست جامدة وانما هى متداخلة بشرط أن يلجأ لذلك متمكن فى العربية .



« الفصل الثـــانى »

القسم الثـانى : (المتعـــدى)

ويسمى أيضا : الواقع والمجاوز أى وقع أثره من الفاعل الى المفعول به وجاوز هذا الأثر أيضا إلى منصوبه نحو قوله تعالى : فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها (١) ، « فوطرا » مفعول به ، وتأخر فى موقعه عن الفاعل ، وقد يتقدم على الفاعل نحو قوله تعالى : « واذ ابتلى ابراهيم ربه (٢) » « فإبراهيم » مفعول به مقدم على فاعله ، وهو « ربه » ويجوز أن يتقدم المفعول به على الفعل نفسه كقوله تعالى : « فريقا هدى ، وفريقا حق عليهم الضلالة (٣) » ففريقـا مفعول به مقدم على فعله مرتين فى « هدى ، وحق به » وكذلك قوله تعالى : « فريقا تقتلون ، وتأسرون فريقا (٤) » فقد نصب فريقا على المفعولية وقدمها على الفعل « تقتلون » وأخـــرها فى « تأسرون » وان كان الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول به ، ويسبق الفاعل الفعل ويعلل سيبويه (٥) ـ رحمه الله ـ تقديم المفعول به على الفـاعل بقوله : « فاذا قدمت المفعول وأخرت الفـاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ، لأنك إنما أردت به مؤخرا فى اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيـــه مقدما وهو عربى جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه

---

١) الأحزاب ٣٧ ٢) البقرة ١٢٤ ٣) الأعراف ٣٠

٤) الأحزاب ٢٦ ٥) الكتاب ١ / ٣٤

أعنى ، وإن كان جميعا يهمانهم ويقينانهم » .

وعلى ذلك فالمتعدى : هو الذى ينصب المفعول به أو أكثر باطراد .

وسماه سيبويه (١) بأنه « الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعوله ، وذلك مثل قولك : ضرب عبد الله زيدا ، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع فى « ذهب » وشغلت « ضرب به » كما شغلت به ذهب ، وانتصب زيد ، لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل » .

وحده الرضى (٢) بقوله : بأنه مايتوقف فهمه على متعلق كضرب ، ويكون لواحد كضرب أو لاثنين كعلم وأعطى أو لثلاثة كأعلم وأرى . . ثم قال : « ولا شك أن الفعل لابد له من مصدر ، إذ هو جزؤه ، وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما ، ولا بد للمتعدى من مفعول به يقع عليه ، وكذا المجرور مفعول به ، لكن بواسطة حرف الجر » .

وعرفه ابن يعيش (٣) فى شرحه بقوله « مايفتقر وجوده الى محل غير الفاعل والتعدى : التجاوز يقال : عدا طوره أى تجاوز حده أى أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره ، وذلك المحل هو المفعول به ، وهو الذى يحسن أن يقع فى جواب : بمن فعلت ؟ فيقال : فعلت بفلان ، فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله حيز غير الفاعل ، فهو متعد نحو : ضرب ، وقتل . ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ، ومقتولا ، ومالم ينبيء لفظه عن ذلك فهو لازم نحو : قام وذهب » .

---

١) الكتاب ١/٥٤ ٢) الكافيه ٢/٢٧٢

٣) شرح المفصل ٧/٦٢

وهذا بسط جيد لحقيقة المتعدى، وصله منصوبه به، وأنها تكمل معنى الفعل ويتم بها ذلك، ولا يقال على أثر اللازم مفعول به، وهذا ما تواضع عليه كبار النحاة ولكن الرضى - كما فى نصه السابق - سماه مفعولا به.

وقد وضح ذلك ابن السراج (١) فى الاصول توضيحا جيدا بقوله: وكل اسم تذكره ليزيد فى الفائدة بعد أن يستغنى الفعل بالاسم المرفوع الذى يكون ذلك الفعل حديثا عنه، فهو منصوب، ونصبه، لأن الكلام تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه». وعرفه السيوطى(٢) فى الهمع: بأنه ما يبنى منه اسم مفعول تام بدون حرف جر كضرب فهو مضروب، وتقول: فهم فهو مفهوم، وعرف فهو معروف فلم يحتج إلى حرف جر، لصياغة اسم المفعول منه نحو: جلس فهو مجلوس فيه، وبذلك اتفقت آراء علماء النحو على أن المتعدى هو الذى ينصب المفعول به بدون حاجة إلى غيره نحو: فهمت الكتاب، وشرحت الدرس ونحو ذلك.

أنواع المتعدى:

إن الناظر فى أساليب العربية يرى أن الفعل قد يتوجه أثره إلى مفعول به واحد، أو إلى مفعولين أو ثلاثة، ولا ينصب أكثر من ذلك، وذلك بالاستقراء اللغوى فى التراكيب، ودونك الحديث عن كل نوع منها:

أولا: ما ينصب مفعولا به واحدا:

إن كثرة أفعال العربية المتعدية نراها قد انصب أثرها فى الأغلب على مفعول به واحد وذلك مثل قوله تعالى: «يأيها النبى اتق الله، ولا تطع

١) ١ / ٥٤ ٢) الهمع ٢ / ٨١

الكافرين والمنافقين (١) ، فقد نصب كل من الفعل : اتق ، لاتطع مفعولا به واحدا ، وهو لفظ الجلالة « الله » و « الكافرين ونحو قوله تعالى : تؤتى الملك من تشاء ، وتنزع الملك مما تشاء ، وتعز من تشاء ، وتذل من تشاء (٢) ، فالملك مفعول به لكل فعل ذكر ، وكذلك قوله تعالى : فلما قضى موسى الأجل سار بأهله آنس من جانب الطور ناراً (٣) ، فكل من « الأجل » و « ناراً » مفعولين لقضى ، وآنس . وهكذا . وقد تعدى أثر كل منهما إلى مفعول به واحد وفعله احتاج إلى استعمال جارحة نحو : آنس من جانب الطور ناراً ، فهذا يدرك بالباصرة ، وقد لايحتاج نحو : لاتطع الكافرين .

يقول ابن يعيش (٤) : وكل أفعال الحواس تتعدى إلى مفعول به واحد مما تقتضيه تلك الحاسة نحو : أبصرته ، وسمعته ، وشممته خلافا للفارسي في « سمعت » بخاصة بأنها في نظرة تتعدى إلى مفعولين ، ولا يكون الثاني إلا مايسمع كقولك : سمعت زيدا يقول ذاك ، ولو قلت : سمعت زيدا يضرب » لم يجز ، لأن الضرب ليس مما يسمع » .

والدليل على أن سمع لايلزم أن يكون بعدها فعل لايكون بمعنى النطق قول الشاعر :

---

١) الآية الأولى من الأحزاب .

٢) آل عمران ٢٦ .

٣) القصص ٢٩ .

٤) شرح المفصل ٧ / ٦٢ ، ٦٣ .

سمعت الناس ينتجعون غيثا * فقلت لصيدح انتجعى بلالا (١)

فإن الانتجاع هو التردد فى طلب العشب وليس قولا ، يقول البغدادى وأما سمع فإن وليه مايسمع تعدى إلى مفعول واحد تقول سمعت الحديث وسمعت الكلام ، وإن وليه مالا يسمع تعدى إلى مفعولين كقولك :

سمعت زيدا يقول كذا ، ولم يجز بعضهم سمعت زيدا قائلا ، إلا أن يعلقه بشيء آخر ، لأن قائلا من صفات الذات ، والذات لاتسمع » .

وذهب بعضهم (٢) إلى جعل الجملة حالا بعد المعرفة ، وصفه بعد النكرة وذلك مثل قوله تعالى : « سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم (٣) » وسمعنا مناديا ينادى للايمان (٤) » حيث أوقع الفعل على المسمع وحذف المسموع ، لدلالة الصفة عليه وفيه مبالغة ليست فى إيقاعه على نفس المسموع (٥) » .

وقال البغدادى (٦) : المحققون على أنها متعدية إلى مفعول واحد ، وأن الجملة الواقعة بعده حال ، وقال التفتازانى : أو بدل أو بيان بتقدير المصدر ثم قال بقى يسمع استعمالات غير ماتقدم وهى ثلاثة :

أحدها : أن تتعدى الى مسموع ، وقد حقق السهيلى أن جميع الحواس الظاهرة

---

١) البيت من الوافر لذى الرمة ، وانظر الى المقتضب ٤/١٠ والخزانة ٩/١٦٧ والتصريح ٢ / ٢٨٢ والأشمونى ٤ / ٩٣ والكامل ٢٥٩ والجمل ٣١٥ والشاهد فيه : ماذكرنا فى الشرح .

٢) المصدر السابق ص ١٧٠ / ٩ ٣) الأنبياء ٦٠

٤) آل عمران ١٩٣ . ٥) شرح البيضاوى ١ / ٢٥٢ .

٦) الخزانة ٩ / ١٧١

لاتتعدى إلا إلى مفعول واحد نحو : سمعت الخبر وأبصرت الأثر ، ومسست الحجر ، وذقت العسل ، وشممت الطيب .

ثانيها : تعديتها بإلى أو اللام ، وهي حينئذ بمعنى الاصغاء ، والظاهر أنه حقيقة لا تضمين ، قال تعالى : « لايسمعون إلى الملأ الأعلى (١) » .

قال الجوهري : استمعت له أي أصغيت ، وتسمعت إليه ، وسمعت إليه وسمعت له ، وأما قوله : « سمع الله لمن حمده ، فإنه مجاز عن القبول .

ثالثها : تعديتها بالباء ، ومعناه الإخبار ونقل ذلك إلى السامع ، ويدخل حينئذ على غير المسموع وليست الباء فيه زائدة تقول ماسمعت بأفضل منه وفي المثل : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه (٢) ، قابله بالرؤية ، لأنه بمعنى الإخبار عنه المتضمن للغيبة .

ولقد رد ابن يعيش (٣) كلام الفارسي أيضا مستدلا بالسماع بقوله تعالى : « هل يسمعونكم إذ تدعون (٤) » فالمفعول الضمير المتصل به وهو ضمير المخاطبين وحسن ذلك بقوله : إذ تدعون ، لأنه به علم أن المراد دعاؤهم وقوله تعالى : « إن تدعوهم لايسمعوا دعاءكم (٥) » والدعاء مما يسمع . وإن عدى إلى غير مسموع نحو : سمعت زيدا يقول كذا . فزيد هو المفعول به ، مع تقدير حذف مضاف . أي قول زيد ، وجملة يقول في محل نصب حال .

وقد أوضحنا فيما سبق آراء العلماء في الجملة بعد المفعول ، إن كان نكرة أو

---

١) الصافات ١٨   ٢) الميداني ج   ص

٣) شرح المفصل ٧ / ٦٣   ٤) الشعراء ٧٢

٥) فاطر ١٤ .

معرفة بتفصيل و"ف - والحق أن « سمع » تنصب مفعولا واحدا .

ثانياً : قد ينصب مفعولين : وقد يتعد أثر الفعل فينصبهما - وهما نوعان :

الأول : ما يتعدى إلى مفعولين ، ويكون المفعول الأول غير الثانى ، وهى أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول به ، وتؤثر فيه ، وذلك إذا كان المفعول الثانى لا يصح أن يكون خبراً عن الأول وذلك مثل : كسا الغنى الفقير ثوباً ، فالمفعول الأول فى الحقيقة فاعل بالثانى ، فإن الفقير هو اللابس للثوب ، وكلها أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

وسماها سيبويه (١) رحمه الله « باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما ، وكسوت بشرا الثياب الجياد ، واخترت الرجال عبدالله ومثل ذلك قول الله عز وجل : «واختار موسى قومه سبعين رجلا (٢) ، ونحو ذلك من دعوت وسميت ولقيت واستغفرت وأمرت واخترت إلا أن الأفعال : أعطى ، كسا ، منح ، ألبس تنصب مفعولين على سبيل الحقيقة .

وأما باقى الأفعال من : اخترت ونحوها فيقول عنها سيبويه (٣) « وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة - فتقول : اخترت فلانا من الرجال وسميته بفلان كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته به ، واستغفر الله من ذلك . فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل - قال الشاعر :

---

١) الكتاب ١ / ٣٧ ٢) الأعراف ١٥٥

٣) الكتاب ١ / ٣٨

استغفر الله ذنبـــا لست محصيه * رب العباد إليه القصد والعمل(١)

وقول الآخر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذا نشب (٢)

قال العلامة ابن يعيش (٣) : « وكل ما كان من ذلك ، فإنه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو : أعطيت زيدا درهما ، وأعطيت درهما زيدا ، وزيدا أعطيت درهما كل ذلك جائز ، لأنه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا » .

الثـاني : وهو ما كان أصل المفعولين مبتدأ وخبر ، وحقيقته أن الثـاني هو الأول فى المعنى ، ويسميها سيبويه (٤) بأنها : « باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك مثل قولك : حسب عبد الله زيدا بكراً ، وظن عمرو خالدا أباك ، وخال عبد الله زيدا أخاك ، ورأى عبد الله زيدا صاحبنا ، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ ، وعلمت زيدا الظريف ، وزعم عبد الله زيدا أخاك . . .

ثم علل سيبويه (٥) ماسبق بقوله : وإنما منعك أن تقتصر على أحـــد

١) البيت من الخمسين المجهولة وهو من البسيط وانظر اليه فى الخزانة ٤٨٦/١ والـكتاب ١ / ٣٧ والمقتضب ٢ / ٣٢١ ، ٤٣١ والخصـــائص ٣ / ٢٤٧ وابن يعيش ٧ / ٦٣ ، ٨ / ٥١ والتصريح ١ / ٣٩٤ والهمع ٢ / ٨٢ .

٢) البيت من البسيط لعمرو بن معد يكرب ، وانظر إلى الـكتاب ١ / ٣٩ ، ٤٠ وشرح المفصل ٧ / ٦٤ والشاهد فيـه : كسابقه حيث نصب بالفعل « أمر » مفعولين كما نصب بالفعل « استغفر » مفعولين كذلك .

٣) شرح المفصل ٧ / ٦٤

٤ ، ٥) الـكتاب ١ / ٣٩ .

المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا أو شكا ، وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من حمد ، فإنما ذكرت ، ظننت ونحوه ، لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو نقيم عليه اليقين » .

وسيبويه - رحمه الله - يريد أن يبين أن المفعول الأول محكوم عليه ، والخبر حكم ، إما على سبيل الشك أو اليقين ، ولا شك أن الكلام لا يتم إلا بالخبر بعد ذكر المبتدأ ، كذلك لا يمكن الاقتصار على المفعول الأول هنا ، بل لابد لتمام المعنى من ذكر المفعول الثانى .

وهذه الأفعال - وهى أفعال القلوب ، التى تفيد اليقين أو الظن ، وعدها ابن يعيش(١) سبعة وهى « حسبت ، ظننت ، خلت ، علمت ، رأيت ، وجدت زعمت ، وهو متأثر بسيبويه ناقل عنه ماذكره ، ويحمل عليها مادل على اليقين والظن والتحويل .

وقد قسمها ابن هشام (٢) إلى أربعة أقسام : مايفيد فى الخبر يقينا وهو أربعة : وجد ، ألفى ، تعلم ، درى ، أو رجحانا وهو خمسة : جعل ، حجا ، عد ، هب ، زعم أو بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان : رأى ، علم أو بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : ظن ، حسب خال ، وهذ الأقسام فى أفعال اليقين أما أفعال القصيد فهى : جعل ، رد ، ترك اتخذ ، تخذ ، صير ، وهب وبذلك أوصلها إلى واحد وعشرين فعلا تنصب مفعولين .

---

١) شرح المفصل ٧/٦٢ ٢) انظر أوضح المسالك ج ٢ ص ٣٠ وما بعدها

ثالثاً : ماينصب ثلاثة مفاعيل :

وقد تتعدى بعض أفعال بهمزة النقل إلى ثلاثة أفعال ، كانت قبلها تتعدى إلى فعلين ، وقد عقد لها سيبويه (١) بابا خاصا بها وسماها : باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفاعيل ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى وذلك قولك : أرى الله بشرا زيدا أباك ، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خير منك » .

ونصب هذه الأفعال للمفعولات الثلاثه ليس بعدها تعدية ، فلا يوجد فى العربية فعل يتعدى إلى أربعة مفعولات ، ولكن من الجائز بعد نصب هذه الثلاثة أن ينصب غيرها من الفضلات مثل : أعطى عبد الله زيدا المال إعطاء جميلا يوم العيد ، وأعلمت هذا زيدا قائما بالعلم اليقين إعلاما ، لأنها لما انتهت من نصب المفعولات الثلاثة أصبحت بمنزلة اللازم فى ذلك .

والأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل هى : أعلم ، أرى ، وتعدتا إلى الثالث بهمزة النقل أنبأ . نبأ . أخبر . خبر . حدث . والأفعال الخمسة فى معنى العلم من الإخبار ـ والحديث (٢) .

وهناك ضرب من هذه الأفعال كان متعديا إلى مفعولين ثم تعدى إلى الظرف نحو : أعطيت عبد الله ثوبا اليوم ، وسرق عبد الله زيدا الثوب الليلة « فأعطى » نصب مفعولين ، والثالث الظرف على الاتساع . وسرق نصب مفعولا به واحدا والثانى على نزع الخافض والظرف منصوب على الظرفية

---

١) الكتاب ١ / ٤١ ٢) شرح المفصل ٧ / ٦٨

وهو مفعول على التوسع .

وهذا ماعناه صاحب شرح المفصل ، حيث جعل أثر الفعل يتعدى إلى الظرف باعتبار أن الظرف بنوعيه وعاء تقع فيه الأحداث ويكون محلا لها فهو - كما يقول - مفعول على سبيل التوسع ولكن ما المانع هنا ضبطا للقواعد حتى لا تضطرب ، ونطلق المفعول به على الظرف فتتداخل المصطلحات والأجدر انضباطها حتى تؤدى مايطلب منها بغير عموم ، ونقول إن الفعل هنا نصب مفعولية ، وناب الظرف عن الثالث .

ما يتفق فيه المتعدى واللازم :

إن من المسلمات فى النحو العربى : أن المتعدى هو الذى ينصب المفعول به واحدا أو أكثر بنفسه بل بمعاونة غيره - وقد سبق الحديث عن ذلك بتفصيل ولكنهما مع ذلك يتفقان فى أمور (١) :

رفعهما الفاعل ونصبهما للمفاعيل الأربعة وهى المصدر وظرف الزمان والمكان والحال وما يلحق بها من نحو : المفعول معه . والمفعول لأجله . والتمييز . يقول الحق سبحانه : « وكلم الله موسى تكليما (٢) » فالفعل يتعد ، وقد نصب المفعول به . وبعد نصب المفعول لمطلق وهو المصدر « تكليما » ، ومثال اللازم . جلس محمد فى الكلية جلوسا . ومع ظرف الزمان والمكان فى المتعدى : أحسن محمد الإجابة اليوم أمام الأستاذ ومعهما فى اللازم : نام محمد يوم الجمعة عندك ومثال الحال مع المتعدى جاء على مسرعا ، ومع اللازم : قام ابراهيم نشيطا .

فقد رأيت أن المتعدى واللازم قد نصب كل واحد من الأربعة السابقة

---

١) شرح المفصل ٧ / ٦٨   ٢) النساء ٣٤

ومثال أثرها في المفعول معه مع المتعدي ذاكرت الدرس والمصباح ومع اللازم : جلست والمدرس في الفصل، ومثال التمييز مع التعدي : « وفجرنا الأرض عيونا (١) » ومع اللازم : اشتعل الرأس شيبا ويعلل سيبويه (٢) - رحمه الله - نصب اللازم المصدر : بأن مفهوم لفظه الفعل ، فليس فيه جديد يحتاج إلى دليل بخلاف المتعدي فلا يعرف مفعوله من الفعل إلا بعد ذكره ، فلا دلالة في الفعل عليه .

قال(٣) « واعلم أن الفعل الذي لايتعدى الفاعل يتعدى الى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث .

ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزله قولك : قد كان منه ذهاب وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو . ولا يدل على صنف كما أن « ذهب » قد دل على صنف وهو الذهاب ، وذلك قولك : ذهب عبد الله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة سوء » وهو نظر جيد لدلالة الفعل بهيئته على الزمان ، وبمادته على الحدث .

ونصبه للزمان والمكان أيضا ، لأن الزمن إحدى دلالتيه من الحدث والزمن ، وكل حدث يلزم له مكان يقع فيه ، فذكر الفعل يدل على الزمان بالجزئية وعلى المكان بالتضمين ، وفي ذلك يقول أبو بشر(٤) ويتعدى الى الزمان نحو قولك «ذهب»لأنه بني لما مضى وما لم يمض من الزمان وإذا قال: سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى ، وما لم يمض » .. ثم قال:

---

١) القمر ١٢ ٢) مريم ٤

٣) الكتاب ٣٤ ، ٣٥ ٤) انظر الكتاب ١ / ٣٦

« ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان والى المكان ، لأنه إذا قال : ذهب أو قعد - فقد علم أن للحدث مكانا ، وان لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت المكان الذى رأيت ، ثم قال : ويتعدى الى ما كان وقتا فى الأمكنة ، كما يتعدى الى ما كان وقتا فى الأزمنة ، لأنه وقت فى الأزمان لايختص به زمن بعينه ، فلما صار بمنزلة الوقت فى الزمن كان مثله » .

ويعلل العلامة ابن يعيش (١) اشتراكهما فيما سبق بقوله : « وانما اشتركا فى التعدى الى هذه الأربعة ، لأن المتعدى إذا انتهى فى التعدى واستوفى مايقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة مالا يتعدى ، وكل مالا يتعدى يعمل فى هذه الأشياء لدلالته عليها ، واقتضائه اياها وما يدل عليه صيغة الفعل أقوى مما لايدل عليه الصيغة ، متعدية الى المصدر أقوى من ظرف الزمان ، لأن الفاعل قد فعله وأحدثه ، ولم يفعل الزمان ، وإنما فعل فيه ، والزمان أقوى من المكان » وهكذا يترتب العمل مع هذه المفاعيل قوة وضعفا .

وأرى : أن السماع أقوى حجة يعتمد عليها للفصل فى هذا الموضوع ، فطالما ورد عن العرب عمل الفعل بنوعيه فى المفاعيل الأربعة السابقة ، وما حمل عليها من باقى الفضلات كان ذلك هو فيصل القضية ، لأن التعليل بدلالة مادة الفعل على الحدث قوى ، ودلالته ضعيفة على الزمن ، فإن نصب المصدر والزمان كان أقوى لأنه نصب جزاء . وما فهم منه . ونصبه للمكان لازم عن الحدث . فلا حدث إلا فى مكان . وهكذا . . ثم ترتيب الفضلات من حيث

---

١) شرح المفصل ٧ / ٦٨ .

قوة الاتصال وضعفه ، مطالب لا يحتاج إليه النحو العربي ولا يستفيد به دارسيه .

وإنما الأولى أن تعرف من خلال الأساليب العربية عمل اللازم فيما عدا المفعول به حتى يكون الحكم صادراً عن بينة . والعلل العقلية إذا بالغت فى التقصى والإمعان حولت النحو الى دراسة عقلية ، الحكم فيها للفكر علماً بأن الحكم الفاصل فى أمثال هذه القضايا للغة إذ هى أعراف وتقاليد لغوية سار عليها العرب ، فهى الحكومة والقائد .

حذف الفعــــل :

الفعل هو العامل النحوى الأساسى فى تركيب الجملة الفعلية فلا بد من ذكره حتى يتم بناء الجملة ، وقد شاع الحذف فى الأسلوب العربى إذا دل عليه دليل لفظى أو حالى فكأنه مذكور ، ولا حذف بلا دليل لأن ذلك إجحاف بالكلام ، وهدم لأركانه . ومن يتابع أبواب النحو يجد النحاة يختمون الباب بالحذف حتى قال ابن مالك وحذف مايعلم جائز . .

لذلك تجد النحاة فى باب الفاعل يتكلمون عن حذف الفعل ويقسمون هذا الحذف مرة (١) إلى الجواز وأخرى إلى الوجوب فيقولون : والفعل قد يحذف من اللفظ جوازا كقوله تعالى . ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ، وسخر الشمس والقمر ليقولن الله (٢) ، « الله » فاعل لفعل محذوف يفهم من السؤال السابق - أى خلقهم الله - والسؤال كما نرى فى الآية الكريمة متلفظ به ، وقد يكون مقدرا يفهم من الكلام اعتمادا على ذكاء السامع فى فهم السؤال

---

١) شرح الأشمونى باب الفاعل والهمع ٢ / ٩٧ ٢) العنكبوت ٦١

من سياق الأسلوب ، وذلك كقوله تعالى : « يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لاتلهيهم تجارة ولا بيع (١) » فى قراءة ابن عامر وشعبة ببناء « يسبح » للمجهول .

والتقدير من يسبحه فتكون الإجابة : « يسبحه رجال »

ومثل ذلك كما فى قراءة ابن كثير فى قوله تعالى : كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم (٢) ، فالسؤال أيضا يفهم من سياق الكلام كأنه قيل : من يوحى إليه ، فقيل : يوحى إليه الله - قراءة بعضهم : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم (٣) وتقدير السؤال أن تقول : من زينه ؟ فيقال : زينه شركاؤهم فحذف الفعل جوازا ، لدلالة السياق عليه وفهم المتكلم لهذا الحذف . ويقول الشاعر :

ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح (٤)

« فضارع » هنا فاعل لفعل محذوف ، يفهم من الجملة السابقة فكأنه قال : من يبكيه فقيل : يبكيه ضارع . بحذف الفعل .

وقد يكون الحذف جوابا عن نفى كقول الشاعر :

---

١) النور ٣٦ ، ٣٧ ٢) الشورى الثانية .

٣) الأنعام ١٣٧ .

٤) البيت من الطويل لنهشل بن حرى أو للحارث بن نهيك وانظر الكتاب ١ / ٢٤٥ / ١٨٣ والمقتضب ٣ / ٢٨٢ والخصائص ٢ / ٣٥٣ والتصريح ١ / ٢٧٤ والهمع ١ / ١٦٠ وشرح الأشمونى ٢ / ٤٩ والشاهد فيه : ضارع حيث حذف الفعل لدلالة ماقبله عليه أى من يبكيه .

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شيء قلت : بل أعظم الوجد (١)

« فأعظم الوجد » فاعل لفعل محذوف إجابة للنفي السابق أي بل عراه أعظم الوجـــد .

كما يحذف الفعل من الكلام إذا استلزمه فعل قبله كقول الشاعر :

أسقى الإله عدوات الوادي * وجوفه كل ملث غادي (٢)

كل أجش حالك السواد

« فكل أجش » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : سقاها كل أجش ، وهـــذا مفهوم من الجملة الأولى ، لأنه يدعو لها بالسقيا ، بالمطر الغزير .

وعلى ذلك يسير النسق في الأسلوب العربي ، أن الشيء إذا علم يجـــوز حذفه اعتمادا على فهم السامع له ، بحيث لو ذكر لكان تكرارا مملا ، وحشوا في الأسلوب ، مما لا حاجة إليه ، وبهذا نستطيع أن نقرر مطمئنين أن النحـو العربي يعنى بالمعنى ، عنايته باللفظ ، ويهتم بالمتكلم مراعيه ذكرا وحـــذفا ، وليس كما يدعي عوض الجهلة الذين يدعون أن النحو حشد لفظي للكلمات بلا

---

١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر في العيني ٢ / ٤٥٣ والتصريح ١ / ٢٧٣ وشرح الاشموني ٢/٠٥ والشذور ٣٧٤ ومعجم الشواهد ١/٠١١ والشاهد فيه : أعظم الوجد حيث حذف الفعل لدلالة النفي المتقدم عليه .

٢) هذه ثلاثة أبيات من الرجز المسطور لرؤبة بن العجاج وانظر الكتاب ١٤٦/ والخصائص ٢ / ٤٢٥ والأشموني ٢ / ٥٠ والمحتسب ١ / ١٧٧ وهو من ملحقات ديوانه ١٧٣ والشاهد فيه : كل أجش . حيث حذف الفعـــل لاستلزام فعل له قبله .

هدف ولا مناسبة .

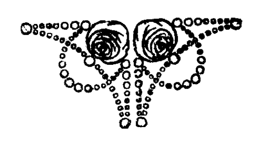
وقد يحذف الفعل وجوبا : وذلك اذا فسر مابعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسة نحو قوله تعالى : وان أحد من المشركين استجارك فأجـــره حتى يسمع كلام الله (١) فإن « الشرطية » لا يليها الاسم عند البصريين وإنما تدخل على الفعل فقط ، وقد حذف وجوبا ، لوجود مفسره ، ولا يجمع بين المفسر والمفسر ، وهكذا كل أداة شرط أو تحضيض دخلت على الفعل نحو : هلا محمد سافر أخوه أى سافر محمد سافر أخوه . فحذف الفعل استغناء عنـــه بالفعل المذكور ، ولا يجمع بين العوض والمعوض . وهذا الحذف يأتى وجوبا أيضا فى باب « الاشتغال » نحو : الـكتاب قرأته ، والدرس فهمته . فالمنصوب السابق مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور الذى درج العرب على حذفه دائما حتى لايجمعـــوا بين العوض والمعوض ، وسماه سيبويه (٢) باب : « مايكون فيه الفعل مبنيـا على الاسم » قال : « وإن شئت قلت : زيدا ضربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك : قلت ضربت زيدا ضربته إلا أنهم لا يظهرون هـذا الفعل للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ههنـا مبنى على هذا المضمـــر » .

وإذن فالفعل يحذف من الأسلوب ، ويبقى فاعـله ، اعتمادا على فهم السامع ومعرفته من ثنـايا الكلام ، وما حذف لدليل فـكأنه مذكور ، والجملة الفعلية وإن حذف أحـد أركانها وهو الفعل ، فلن يضر ذلك فى بنيانها ، وتفيد المعنى المقصود منها بلا نقص ولا زيادة .

---

١) التـــوبة ٦ ٢) الـكتاب ١ / ٨١

ولا عبرة بدعوى الكوفيين بجواز دخول الشرط على الاسم نحو : إن محمد ذاكر فهو ناجح ، لأن الشرط تعليق ، ولا تعليق على ذات وإنما التعليق للأحداث المأخوذة من الفعل كما أن وجود الفعل بعد الاسم يرجح أن المقصود هو وجود العوض عنه .



الفصـــل الثـــالث

القسم الثـالث : الواسطة

ويريد النحـاة بهذا القسم : أنه الذى لايوصف بلزوم ولا تعد ويشمل ذلك نوعان : ا - الأفعال الناقصة ككان وكاد وأخواتها ، وهى لا تصف بهما .

ب - الأفعال التى تستعمل عـلى وجهين (١) وتوصف بالأمرين كشكر ونصح .

وإليك الحديث عن كل نوع منهما فنقول : النوع الأول هى :

١ - الأفعـال الناقصة :

أولا : وهذه الأفعال تنحصر فى : كان وأخواتهـا ، وكاد وأخواتها : وكل منهما لاتكتفى بالمرفوع ، بل لابد معه من المنصوب .

وقد اختلف العلماء (٢) فى سر تسميتها بالناقصة ، فقال بعضهم : السر فى ذلك هو عدم دلالتها على الحدث ، فهى لاتفيده ، وهـــذا رأى ارتآه المبرد ووافقه عليه الكثير ، ولـكن المشهور : أنها تدل على الحدث والزمان كسائر الأفعال بدليل أنه يؤخذ منها المصدر كقول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك إياه عليك يسير (٣)

---

١) الهمع ١ / ٨٠ ٢) الهمع ١١٣ / ١١٤ / ١

٣) البيت من الوافر لعبد الله بن عقبه وانظر المحتسب ٢ / ١٤٤ ومجالس ثعلب ٢٨٤ ومعجم الشواهد ١٦٧ / ١ والأغانى ٨ / ٩٤ والشاهد فيـــه : كونك حيث المصدر من كان الناقصة .

وكذلك اسم الفاعل كقول الشاعر :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك إذا لم تلفه لك منجدا (١)

وهذا دليل على أنها تدل على الحدث والزمان ، وحكى « ظللت أفعل كذا ظلولا وبت أفعل كذا بيتوتة » .

ويؤخذ منها الأمر كقوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين (٢) » والمضارع كقوله تعالى : « ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا (٣) » .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول : إن سر تسميتها ناقصة ، ليس لخلوها من الحدث ؛ وإنما لشيء آخر لأنها تدل على الحدث و لزمن كالأفعال الأخرى ، ولما سميت ناقصة ؟ لاحتياجها إلى المنصوب ، وعدم اكتفائها بالمرفوع بدليل قول سيبويه (٤) - رحمه الله - « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول والمفعول فيه لشيء واحد ، فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز فى « ظننت » الاقتصار على المفعول الأول لأن حالك فى الاحتياج الى الآخر ههنا كحالك فى الاحتياج إليه ثمة ، وذلك قولك : كان ، يكون ، صار ، وما دام ، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغنى عن الخبر » .

---

١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر العينى ٢/١٧ والتصريح ١/١٨٧ والهمع ١ / ١١٤ والدرر ١ / ٨٤ وشرح الاشمونى ١/٢٣١ والشاهد فيه : كائنا : حيث جاء اسم الفاعل من كان الناقصة .

٢) التوبة ١١٩ ٣) النساء ٣٨ ٤) الكتاب ١ / ٣٥

فهى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ومثالها كان وأخواتها ويسمى المرفوع اسمها أو فاعلها مجازا لشبهه به . وعبارة سيبويه : باسم الفاعل والمنصوب خبرها هذا مذهب البصريين القائلين برفعها الاسم ونصبها الخبر .

أما الكوفيون (١) : فيرون أنها لم تعمل شيئا ، وأن الاسم باق على رفعه ، والخبر منصوب بها عندهم أيضا ، وقد يسمى مفعولا مجازا ، لشبهه به ويسماه سيبويه : باسم المفعول ، وبعضهم يسمى الخبر حالا أو شبهه .

ورأى البصريين أقوى : لاتصال الضمائر بها ، وهى لاتتصل إلا بالعوامل تقول : كونوا ، كنتم ، كنته ، كنا قال الشاعر :

فإن لايكنها أو تكنه فإنه * أخوها غذته أمه بلبانها (٢)

ورد رأى الكوفيين :

بأنه ، إنما انتصب على الحال ، بأن مجيئه مضمرا ، ومعرفة ، وجامدا وأنه لايستغنى عنه ، وليس ذلك شأن الحال - ولذلك فإنى أؤيد رأى البصريين ، لقوة دليلهم .

والكوفيون : يرون أن ذلك الرفع والنصب من مسائل التقريب ، وكذلك يأتى أيضا مع اسم الاشارة والتقريب معنى فكيف يعمل ؟ والسر فى عملها الرفع والنصب كما يقول السيوطى ، وكان قياس هذه الأفعال أن لاتعمل شيئا ؟

---

١) الهمع ٧ / ٨٩

٢) البيت من الطويل لأبى الأسود الدؤلى وانظر فى ذلك الكتاب ١ / ٢١ والمقتضب ٣ / ٩٨ وابن يعيش ٣ / ١٧ والخزانة ٢ / ٤٢٦ وشرح الاشمونى ٣ / ١١٨ ومعجم الشواهد ١ / ٤٠٠ وهو فى ديوانه صـ ٧٢ والشاهد فيه : يكنها تكنه حيث الفعل بالفعلين الضمائر

لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلت على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت فيه وإنما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو : ضرب ، فرفع اسمها تشبيها لها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ، ونصب الخبر تشبيها بالمفعول ، والواقع أن السماع أقوى حجة يحتج بها ، فورودها عن العرب بهذه الصورة كاف فى التعليل وقد يتقدم خبرها على اسمها قال تعالى : « وكان حقا علينا نصر المؤمنين » .

وقد ذكر العلامة ابن يعيش (١) السر فى عملها السابق فقال : « اعلم أن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، ومجراها فى ذلك مجرى ظننت وأخواتها وإن وأخواتها فى كونها من عوامل المبتدأ والخبر إلا أن شبهها بأفعال القلوب كظننت وأخواتها أخص من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك فى الخبر و « كان » تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا فى دخولها على المبتدأ والخبر ، وتعلقهما بالخبر » وهى أفعال لتصرفها بالماضى ، والمضارع والأمر والنهى والفاعل وناقصه ، لأن الفعل الحقيقى يدل على معنى وزمان نحـــو قولك : « ضرب » وكان تدل على مامضى من الزمان فقط ، « ويكون » تدل على ما أنت فيه أو على مايأتى من الزمان فهى تدل على زمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة » . .

وهذا تعليل جيد اعتمد على الوصف الظاهرى ، ودلالة المعنى .

ثم يورد تعليلا آخر (٢) : بأنها أفعال لفظية لاحقيقيه لأنها تدل على حدث بل هى أفعال من جهة اللفظ والتصرف » .

---

١) شرح المفصل ٧ / ٨٩ .   ٢) المصدر السابق والصحيفة نفسها .

وأرى : أنها أفعال حقيقية لفظا ومعنى ، وتسميتها ناقصة من جهة احتياجها إلى المنصوب ، لأن الفائدة لاتتم إلا به ، وإن دلت على معنى خاص فإن ذلك لايؤثر فى حقيقتها ، بحيث يعطيها نقصا تتسم به .

ولم يذكر سيبويه منها (١) إلا : كان ، وصار ، ومادام ، وليس ثم قال بعد ذلك ، وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغنى عن الخبر ، ومما يجوز أن يلحق بها هذه الأفعال ، وهى بمعنى صار : آض ، وعاد ، وغدا ، وراح ، وجاء بمعنى صار ، وقعد .

ثانياً : وقد تأتى هذه الأفعال « تامة » إلا فى ثلاثة فإن النقص يلازمها وهى « فتىء ، ليس ، مازال » فلا تكتفى بمرفوعها ، وتدل على وقوع الحدوث فى حال تمام الباقى ، وتكتفى بمرفوع هو فاعلها وذلك مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة ، فنظرة إلى ميسرة (٢) » وقول الحق سبحانه : « فسبحان الله حين تمسون ، وحين تصبحون (٣) » وقال الشاعر :

وبات وباتت له ليـــلة * كليلة ذى العائر الأرمد (٤)

ويقال : كانت الكائنة . أى حدثت الحادثة ، والمقدور كائن أى حادث وواقع ومنه قوله تعالى : « كن فيكون » أى : أحدث فيحدث ـ قال الشاعر :

---

١) الكتاب ١ / ٤١ ٢) البقرة ٢٨٠ ٣) الروم ١٧

٤) البيت من المتقارب لامرىء القيس بن عابس وانظر العينى ٢/٢٠ والتصريح ١/ ١٩١ وشرح الأشمونى ١/٢٣٦ ومعجم الشواهد ١/١٣٠ والشاهد فيه : بات وباتت له ليله ـ حيث اكتفت بات بمرفوعها فهى تامة .

فدا لبني ذهل بن شيبان ناقتي * إذا كان يوم ذو كواكب أشهب (١)

فهي في الجميع تامة ، لدلالتها على الحدث ، واستغنائها بمرفوعها فهي تدخل في عداد الأفعال اللازمة أما الناقصة فهي شبيهة بالمتعدي ، وفي « كان » التامة يقول سيبويه (٢) : « وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر فيه على الفاعل فتقول : كان عبد الله أي : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر أو وقد الأمر ، وقد دام فلان أي ثبت – وكما يكون : أصبح ، وأمسى مرة بمنزلة كان ، ومرة بمنزلة قولك : استيقظوا وناموا ، فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك لأنها وضعت موضعا واحدا ، ومن ثم لم تصرف الفعل الآخر » .

ثالثاً : وقد تأتي بمعنى « الشأن والحديث » ، وذلك بأن تدخل على جملة اسمية مرفوعة الجزئين كأن تقول : كان محمد قائم – برفع الاسمين معا ، وهذا أمر مشاهد في الأسلوب العربي إذا ذكروا همزا أتبعوه بجملة تفخيما وتعظيما نحو : « قل هو الله أحد (٣) » والضمير مذكر ، ومنه قول الشاعر :

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع (٤)

« فاسم كان ضمير الشأن ، والجملة بعده تفسره ، وهي في محل نصب خبر كان الشافية ، وقد رأيت أن الضمير هنا مذكر ، فإن كان مؤنثا سمي باسم ضمير

---

١) البيت من الطويل لقاسي العائد وانظر في الكتاب ١/٢١ والمنتصف ٤/٩٦ وابن يعيش ٧ / ٩٨ والشاهد فيه : كان يوم . . على أن كان تامة .

٢) الكتاب ١ / ٤٦ ٣) الاخلاص الآية الأولى .

٤) البيت من الطويل للعجير السلولي وانظر الى الكتاب ١ / ٣٦ والاشموني ١ / ١٢٩ ويس ١ /٨٣ والهمع ١ /٦٧ ، ١١١ والجمل للزجاجي ٦٣ .

القصة كقوله تعالى : « فإنها لاتعمى الأبصار ، ولكن تعمى القلوب (١) » فالجملة الفعلية هنا قد فسرت ضمير القصة ، ويسميه الكوفيون : "ضمير المجهول لأنه لايعود إلى مذكر ، وإنما يعود إلى فحوى الكلام ومعناه .

وتختص هنا كان ، وليس معها بأحكام : وهي (٢) أن اسمها ضمير دائماً ولا يعود على مذكور ، ولا يعطف عليه ، ولا يؤكد ، ولا يبدل منه ، وخبرها ويكون إلا جملة ، ولا تحتاج الى عائد يعود على المبتدأ ، وإن كانت في المعنى تدخل في كأن الناقصة ، ويشترك معها « ليس » فقط يقول سيبويه : هذا باب الاضمار في « ليس » وكان . كالإضمار في « إن » .

ويستدل على أنها أيضا مثل كان في إضمار ضمير الشأن والحديث قول الشاعر :

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم * وليس كل النوى تلقى المساكين (٣)

فقول حميد الأقط (٤) بنصب كل يوجب الإضمار فيه ، لأن « كل » معمولة للفعل « تلقى » كما لايجوز أن يكون « المساكين » اسم ليس لأنها لاتليها .

قال سيبويه (٥) : فلو كان « كل » على ليس ، ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في « كل » ولكنه انتصب على « تلقى » ، ولا يجوز أن تحمل « المساكين » على « ليس » وقد تقدمت ، فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأولى ، وهذا لايحسن » . ومثل ذلك قول هشام أخى ذى الرمة :

---

١) الحج ٤٦ ٢) شرح المفصل ٧ / ١٠١

٣) البيت من البسيط وانظر الكتاب ١ / ٣٥ ، ٧٣ والمقتضب ٤ / ١٠٠ وشرح الاشمونى ١ / ٢٣٩ والأمالى الشجرية ٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

٤ ، ٥) انظر الكتاب ١ / ٧٠ وابن الشجرى ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

هى الشفاء لدائى لو ظفرت به * وليس فيها شفاء الداء مبذول (١)

رابعاً : وقد ترد «كان» زائدة لا اسم لها ولا خبر، ودخولها فى الكلام كخروجها ولا إسناد فيها، وتزاد بلفظ الماضى بين شيئين مثلا زين وليسا جاراً ولا مجروراً. وقد كثرت زيادتها. وجاء فى مواضع مختلفة من الكلام مثل وقوعها بين ما وفعل التعجب (٢) نحو قولك : ما كان أحسن كلامك فى الدرس «فكان» هنا زائدة لأن حذفها لا يغير المعنى ووجودها لا يؤثر فيه. كذلك وقوعها بين الصفة والموصوف كقول الشاعر :

فى غرف الجنة العليا التى وجبت * لهم هناك بسعى «كان» مشكور (٣)

والأصل : بسعى مشكور. فزيدت «كان» بينهما، ووجودها كحذفها أو بين العاطف والمعطوف كقول الشاعر :

فى لجـــة غمرت أباك بحورها * فى الجاهلية كان والإسلام (٤)

---

١) البيت من البسيط لهشام أخى ذى الرمة وانظر الكتاب ١ / ٣٦، ٧٣ والمقتضب ٤ / ١٠١ والجمل ٦٤ وابن يعيش ٣ / ١٠٦ والمغنى ٢٩٥ (٢٤٠) الهمع ١ / ١١١ والدرر ١ / ٨٠ والشاهد فيـــه : وفى سابقه وقوع كان وليس شانية وخبرها الجملة الاسمية بعد.

٢) انظر الاشمونى ١ / ٢٣٩ وما بعدها.

٣) البيت من البسيط، ولا يعرف قائله وانظـــر شرح الاشمونى ١ / ٢٤٠ ومعجم الشواهد ١ / ١٨٣.

٤) البيت من الكامل للفرزدق وانظر الخزانة ٤/٣٥ وشرح الاشمونى ١/٢٤٠ وفى معجم الشواهد ١/٣٧٦ وفى ديوانه ص ٨٥٠ والشاهد كسابقه وهو زيادة «كان» بين المضاف والمضاف إليه فى سعى كان ومشكور والجار والمجرور فى الثانى.

وغير ذلك من الفصل بين المتلازمين بها ، ومن الشاذ زيادتها بين الجار والمجرور كقول الشاعر :

سراة بنى أبى بكر تسامى * على كان المسومة العراب (١)

والأصل على المسومة العراب ، فزيدت «كان» بينهما ، كما شذت زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعر :

أنت تكون ماجد نبيل * إذا تهب شمائل بليل (٢)

كما ورد زيادة غير «كان» نحو قولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها خلافا للفارسي فيهما ، وأجاز بعضهم : زيادة كل أفعال هذا الباب إذا لم ينقص المعنى .

ب : ومن الأفعال الناقصة أيضا «كاد وأخواتها» :

وهى أفعال تعمل عمل كان ، ولكن الخلاف بينهما أن خبرها لا يكون إلا جملة فعليه مقترنة بأن المصدرية الناصبة للمضارع أو غير مقترنة بها ، وهى

---

١) البيت من الوافر ، ولا يعرف قائله وانظر ابن يعيش ٧ / ٩٨ ، ١٠٠ والخزانة ٤ / ٣٣ والعينى ٢ / ٤١ والتصريح ١ / ١٩٢ والهمع ١ / ١٢٠ والدرر ٨٩ وشرح الاشمونى ١ / ٢٤١ ويس ١ / ١٩١ والشاهد فيه : «على كان المسون» بزيادة «كان» لوقوعها بين الجار والمجرور وهذا شاذ .

٢) البيت من الرجز لفاطمة بنت أسد ، والشاهد فيه : أنت تكون ماجد - حيث وقعت «تكون» زائدة وهى شاذة لوقوعها بلفظ المضارع وانظر فى ذلك العينى ٢ / ٣٩ والتصريح ١ / ١٩٢ والهمع ١ / ١٢٠ والدرر ١ / ٨٩ والاشمونى ١ / ٢٤١ .

أنواع مايفيد المقاربة وهى : كاد ، كرب ، وأوشك . وهذا هو المشهور وقد تأتى أفعال أخرى للمقاربة ولكنها نادرة وهى : أولى ، هاهل ، ألم . أو يكون للرجاء وذلك مثل : عسى وهوى واخلولق ، أو للشروع .

وذلك مثل : جعل ، طفق ، أخذ ، علق ، أنشأ ، هب ، قام .

أو كل فعل يدل على معنى الشروع : نحو طار ، نشب ، انبرى ، ابتدأ (١) .

فالفعلان : كاد ، وكرب : الكثير فيهما أن يأتى خبرهما بغير أن كقوله تعالى :

« يكاد زيتها يضيء (٢) » ، وقول الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب (٣)

وأما : أوشك وعسى : فالكثير فيها أن يقترن خبرهما بأن كقول الشاعر :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * إذا قيل هاتو أن يملوا ويمنعوا (٤)

وقال الله تعالى : « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم (٥) »

أما حرى واخلولق : فيجب اقترانهما بأن ـ وأفعال الشروع يمتنع اقترانها

---

١) انظر الهمع ١ / ١٣٠ وما بعدها . ٢) النور ٣٥

٣) البيت من الخفيف للكلحن العرينى وانظر للشذور ٢٧٢ والعينى ٢ / ١٨٩ والهمع ١ /١٣٠ والدرر ١ / ١٠٥ والتصريح ١ / ٢٠٧ والاشمونى ١/ ١٠٥

٤) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله وانظر الى أمالى الزجاج ١٩٧ ومعجم الشواهد ١ / ٢١٩ والهمع ١ / ١٣٠ والدرر ١ /١٠٦ والاشمونى ١/ ٢٠٦ والعينى ٢ / ١٨٢ والشاهد فيه : اقتران المضارع بأن بعد أوشك .

٥) سورة محمد ٢٢

بـ « أن » لما بينهما من المنافاة فى المعنى ، فالشروع بدء ، و « أن » للاستقبال وهذه الأفعال يجوز أن تدخل فى عداد الناقصة بأحكامها ويجوز أن تكون تامة ، فتكتفى بالمرفوع على أنه هو الفاعل ، وذلك من المصدر المؤول من أن والفعل . قال تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم (١) »

واستغنى بالمصدر المؤول عن المنصوب ولا يجوز فى الجملة الفعلية التى وقعت خبرا أن يكون مرفوعها ضميرا مستترا ، وأما « عسى » بخاصة فيجوز فى المضارع بعدها أن يرفع اسما ظاهرا وهو السببى . كقول الشاعر :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * إذا نحن جاوزنا حفير زياد (٢)

ونحو : عسى أن يقوم محمد . من وقوع الاسم الظاهر بعد الفعل . فيجوز هنا أن يقدر أن الفعل خال من الضمير ، « وعسى » مسندة الى « أن » والفعل مستغنى بها عن الخبر ، ويجوز أن يقدر متحملا للضمير ، ويكون الاسم مرفوعا بعسى ، وتكون هى والفعل فى موضع نصب (٣) على الخبرية .

ويجب الوجه الأول إن صرح بالمنصوب كقوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (٤) » .

فجملة « أن يبعثك ربك » فى محل رفع اسم عسى ، وقوله : مقاما محمودا هو

---

١) البقرة ١٢٦ .

٢) البيت من الطويل للفرزدق ، وانظر العينى ٢ / ١٨٠ والتصريح ١ / ٢٠٥ والهمع ١ / ١٣٠ والدرر ١ / ١٠٨ وشرح الأشمونى ١ / ٢٦٤ ومعجم الشواهد ١ / ١١٥ والشاهد فيه : يبلغ جهده كما فى الشرح .

٣) انظر الهمع ١ / ١٣٠   ٤) الاسراء ٧٩ .

الخبر ، وأما : حرى واخلولق : فلم يجرد خبرها لا في الشعر ولا في غيره .
قال سيبويه : « اخلولقت السماء أن تمطر ، وحرى محمد أن يقوم ، وهي تلازم الماضي » .

أثر أن المصدرية في المضارع بعدها :

• يرى النحاة أن « أن » هنا (١) لا تؤول مع الفعل بمصدر ، وإنما هي الناصبة للمضارع الدالة على أن في الفعل تراخيا ، لأنها لو أولت بمصدر لزم على ذلك محذوف وهو الإخبار بالمصدر عن الجثة ، وهذا غير جائز .

* ويرى بعض النحاة أن هذا الأسلوب مبني على المبالغة نحو : محمد عدل أو على تقدير مضاف مناسب فتقدير : عسى محمد أن يقوم . محمد قرب قيامه ، وهذا التقدير يجعله قريبا من البدلية مثل رأي الكوفيين وهذا ضعيف ، لأن غرض الأسلوب : رجاء لمحمد بأن يقوم . وهو معنى عسى ، والبدل هو المقصود بالحكم ، والمعدل منه على نية الطرح والترك فكأنه قال : قرب قيامه وضاع الهدف من وجود أسلوب الرجاء .

* ويرى المبرد (٢) : أن الأولى أن يقدر « أن والفعل » مفعولا به في محل نصب ، لأنه في معنى قارب زيد الفعل ، وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة .
ويضعف رأي المبرد : أن الأفعال كلها لا تكون بمعنى « قارب » .

---

١) الهمع ١ / ١٣٠ ٢) شرح المفصل ٧ / ١١٥

الفصـــل الرابع

فيجوز أن تـكون بمعنى « قرب » فيكون لها مرفوع فقط ، ولا تحتاج إلى منصوب ، نحو قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم (١) » قال ابن يعيش (٢) : « فإن تكرهوا فى موضع رفع بأنه فاعل ، ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذى كان فى الخبر » .

وعلى ذلك فأفعال «كاد وأخواتها» يجوز أن تـكون متعدية الى منصوبه فتـكون ناقصة ، أو مكتفية بمرفوعها فتكون تامة ، فكانت واسطة ا . هـ .

القسم الرابع ـ الفصل الرابع :

وهو الأخـــير ـ وهو ما يوصف بالتعدى واللزوم معاً ، لاستعماله على وجهين ، وهذا القسم ورد على وجهين : نصبه للمفعول به مباشـرة ، ولزومه بدخول حرف الجر عليه نحو : شكرته ، شكرت له ، قال تعالى :
« أن أشكر لى ولوالديك إلى المصير (٣) » وقال أيضاً : « كلوا من رزق ربكم واشكروا له (٤) » ونقول : شكرته ، وشكرنا له ، فتعدى الفعل مرة بحرف الجر ، وآنا بنفسه ومثله : وزنته ووزنت له ، وعددته وعددت له ، وقد ورد كذلك : فغرفاه ، وسحا بمعنى فتحـــه ، وفغرفوه ، وسحا بمعنى : انفتح ؛ وكذلك : زاد ونقص وإذا ورد عن العرب الاستعمالين فيه ، فيجوز أن يحمل

---

١) البقرة ٢١٦ — ٢) شرح المفصل ٧ / ١١٨
٣) لقمان ١٤ — ٤) سبأ ١٥

قسما مستقلا ، وهذا ماقاله النحاة (١) .

آراء العلماء فيه :

اختلفت آراء النحاة فى هذا القسم فبعضهم ، أنكره ، وأدخله فى اللازم ، وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وأيد هذا الرأى ابن عصفور (٢) .

وبعضهم أدخله فى المتعدى : وقال : إن الأصل تعديته بنفسه ، وحرف الجر زائد . قال ابن درستويه : أصل نصح أن يتعدى لواحد بنفسه ، للآخر بحرف الجر ، والأصل نصحت لزيد رأيه ـ وقد رد أبو حيان (٣) رأى ابن درستويه وقال : « وما زعم لم يسمع فى موضع ، وعلق السيوطى عليه بقوله : « ولا أظنه مخصوصا بنصح فإنه ممكن فى باقى أخواته إذ يقال شكرت له معروفه ، ووزنت له ماله » .

وهذا القسم مقصور على السماع ، فلا يجوز قياس أفعال على الوارد .



١) الهمع ١ / ١٣٥

٢ ، ٣) الهمع ٢ / ٨٠

الفصـــل الخامس

تعـــدى المشتقات ولزومها

من المعلوم أن المشتقات تتبع فعلها فى التعدى واللزوم ، وذلك فى المشتقات التى لها معنى خاص غير الاشتقاق بمعناه العـــام كاسم الزمان والمكان والآلة لذلك فإننا - بعون الله - سنتكلم على المشتقات وما يلحق بكل واحد منها تعديا ولزوما لتكمل الموضوع ونستوفى خطوطه العامة - فنقول :

أولا - اســم الفاعل :

وهو اسم مشتق من فعله على وزن فاعل فى الثلاثى وفى غيره بإبدال حرف المضارعـة ميما مضمومة وكسر ماقبل الآخر كضرب ، واكرم فهو ضـارب ومكرم ويعمل عمل فعله مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع سلامة أو جمع تكسير ، خلافا لسيبويه والخليل اللذين لا يعملانه فى التثنية والجمع مع الموصوف المفرد وهذا صحيح - لأن التطابق لابد منه حتى يستقيم للتركيب بنيانه .

وبعض علماء النحو : منع عمله مطلقا (١) وقدر فعلا لمنصوبه وهو قول ضعيف لأن الغائب عن الشيء يأخذ حكمه ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير ، فإسناد العمل إلى اسم الفاعل أولى من التقدير .

والرأى المشهور الراجح : أنه ينصب المفعول به مطلقا إن كان مقترنا بأل قال السيوطى (٢) : ماضيا وحالا ومستقبلا ، لأن عمله حينئذ بالنيابة فنابت

(١ ، ٢) الهمع ٩٧/٢

« أل » عن الذى ، وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضى » .

وذلك مثل قول الشاعر :

القائلين الملك الحلا جـــلا * خير معد حسبا ونائلا (١)

وإن كان بغير « أل » اشترط البصريون لعمله شرطين :

أولهما : اعتماده على نحو : ماقاهم محمد درسا ، وغير مضيع نفسه عاقل ، أو استفهام نحو : أضارب على بكرا ؟ وهل مكرم محمد أخاه ، وقال الشاعر :

ليت شعرى مقيم القدر قومى * أم هم لى فى حبها عاذلونا (٢)

أى : أمقيم فالاستفهام مقدر مفهوم من الأسلوب ، أو موصوف مذكور أو محذوف كقول الشاعر :

وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه * وما كل مؤت نصحه بلبيب (٣)

أى رجل مؤت ، أو موصول وذلك إذا وقع صلة لأل نحو : حصر الفاهم درسه أو ذى خبر نحو : هذا فاهم درسا .

ثانيا :

أن يدل على الحال أو الاستقبال ، أما الماضى فلا ينصب مفعولا به نحو

---

١) البيت من الرجز لامرىء القيس وهو فى الشذور ٣٨٦ ومعجم الشواهد ٥٦٩ / ٢ وفى ديوانه ١٣٤ .

٢) البيت من الخفيف ، ولا يعرف قائله ، وانظر الهمع ٢/٩٥ والشذور ٣٩٠ والدرر ٢ / ١٢٨ ومعجم الشواهد ٣٩٠ / ١ والشاهد فيه : كما فى الشرح .

٣) البيت من الطويل ، لأبى الأسود أمودود العنبرى وهـــو فى الكتاب ٢ / ٢٠٩ بدون تسمية والهمع ٢ / ٩٥ والمغنى ١٩٨ وديوانه ٩٩ .

قولك : مررت برجل ضارب أخوه أمس ، فيرفع الفاعل فقط ، ولا ينصب المفعول به ، لأنه لايشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحـــال أو الاستقبال ، ويرى الكسائي وهشام أنه ينصب أيضا (١) : اعتباراً بالشبه معنى ، وإن زال الشبه لفظا ، واستدلا بقول الله تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد (٢) فإن ذراعيه منصوب بباسط ، وقد مضى زمنه ، وأيدهما قوم فى ذلك .

موقف الجمهور من دليلهما :

ولقد رد الجمهور دليلهما السابق ، بأن ذلك على حكاية الحال ، وأنه إنما عمل لجريه مجرى الفعل فى اللفظ والمعنى ، حتى جرى على حركاته وسكناته على سبيل الاطراد ، ومعناه الحال والاستقبال ، فإذا وافقه فى الأمرين عمل عمله ، وإلا بطل عمله ، لفقد الشبه ، ولذلك يعمل عمل الفعل فى التقـــديم والتأخير ، والاظهار والاضمار نحو : هذا ضارب عليا (٣) وهو عمرا مكرم وعمله مضمرا مثل : هو ضارب زيد وعمرا . بمعنى إذا عطفته على المخفوض كان بتقدير ناصب .

وبعضهم يقدره فعلا أى ويضرب عمرا ، لأن اسم الفاعل فى معنى الفعل ومنهم من يقدره اسم فاعل منونا يكون الظاهر دليلا عليه .

والحـــق : أن انتصاب المعطوف عـــلى معنى الأول ، لأنه مفعول به ، والتنوين مراد فهو كقول فى المصدر :

---

١) الهمـــع ٢ / ٩٥

٢) الكهف .

٣) شرح المفصل ٦ / ٦٨ ، ٩٦

قد كنت دانيت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا (١)

وإذا كان فى اللفظ ماينصبه لم يحتج إلى تقدير محذوف ، ولذلك مثله سيبويه (٢)

جئنى بمثل بنى بدر لقومهم * أو مثل أسرة منظور ابن سياء (٣)

قال : لأن « جئنى » بمعنى « هات » فحمل النصب على معناه ، وإعماله مضمراً أيضا مثل : أزيد أنت ضاربه .

ثانياً : صيغ المبالغة :

ويعمل اسم الفاعل ماحول منه للدلالة على المبالغة على صيغ مشهورة وهى : فعّال ، فعول ، مفعال ، وفعيل ، وفعل ، وفعل . وفى ذلك يقول أبو بشر (٤) : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل » ويقول الزمخشرى (٥) بشارحا قوله السابق : يريد نحو : شراب ، وخروب ومنحار ـ وأنشد للفلاح :

أخا الحرب لباسا إليها جلالها * وليس لولاح الخوالف أعقلا (٦)

---

١) البيت من الرجز لرؤبة وأنظر الكتاب ١ / ٩٨ والمغنى ٤٧٦ (٢٨٢) والتصريح ٢ / ٦٥ والهمع ٢ / ١٤٥ والأشمونى ٢ / ٢٩١ والدرر ٢ / ٢٠٣ وفى ملحقات ديوانه ١٨٧ .

٢) الكتاب ١ / ٤٨ .

٣) البيت من البسيط لجرير وأنظر الكتاب ١ / ٤٨ ، ٨٦ والمقتضب ٣ / ١٥٢ والمحتسب ٢ / ٧٨ وابن يعيش ٦ / ٦٩ ومعجم الشواهد ١ / ١٨١ وهو فى ديوانه ٥٨

٤) الكتاب ١ / ١٢٠

٥) شرح المفصل ٦ / ٦٩

٦) البيت من الطويل للفلاح بن حزن وأنظر الكتاب ١ / ٥٧ والمقتضب ٢ / ١١٢ وابن يعيش ٦ / ٧ .

وقد سمع أيضا : « أما العسل فأنا شراب » وقال الشاعر فى صيغه فعول :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها * إذا عدموا زادا فإنك عاقر (١)

وفى مفعال : سمع قولهم : « إنه لمنحار بوائكها » كما سمع فى فعيل قولهم : « إن الله سميع دعاء من دعاه » وفى « فعل » قول الشاعر :

حذر أمورا لا تضير وآمن * ماليس منجيه من الأقدار (٢)

وقول الشاعر الآخر :

أتانى أنهم مزقون عرضى * جحاش الكرملين لها فديد (٣)

وقول الشاعر أيضا :

أو مسحل شنج عضادة سمحج * بسراته ندب لها وكلوم (٤)

ومن إعمال « فعيل » قول الشاعر :

---

١) البيت من الطويل لأبى طالب فى ديوانه ١١ وانظر الكتاب ١ / ٥٧ والمقتضب ٢ / ١٤ وابن يعيش ٦ / ٩٩ والخزانة ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ٤٤٦ والأشمونى ٢ / ٢٩٧ والتصريح ٢ / ٦٨ والهمع ٢ / ٩٧ .

٢) البيت من الكامل للاحق أو ابن المقفع وانظر الكتاب ١ / ٥٨ والمقتضب ٢ / ١٦ وابن يعيش ٦ / ٧١ والخزانة ٣/٤٥٦ والعينى ٣/١٠٧ والاشمونى ٢ / ٢٩٨

٣) البيت من الوافر لزيد الخيل ، انظر معجم الشواهد ١ / ١٠٦ والمقرب ٢٤ وشذور الذهب ٣٩٤ .

٤) البيت من البسيط لساعدة بن خـــ ويه وانظر الكتاب ١ / ٥٨ والمقتضب ٢ / ١١٥ وابن يعيش ٦ /٧٢ والخزانة ٣ /٤٥٠ والمغنى ٤٣٥ ويس ٢/٦٨ والهذليين ١ / ١٩٨ .

حتى شآها كليل موهنا عمل * باتت طرابا وبات الليل لم ينم (١)

قال السيوطى (٢) : « ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلا حيث يمكن الكثرة فلا يقال : موات ، ولا قتال بزيد » .

رأى البلدين فى عملها :

وهل الأبنية الخمسة المذكورة متفق على عملها النصب فى المفعول ، أو فيها اختلاف بين علماء المصرين ؟ .

الواقع أن الخلاف موجود من الناحيتين فالبصريون أنفسهم قد اختلفوا فى عددها ، فإن الكثرة منهم لا تدخل صيغتى : فعل وفعيل فيها ، وترى أنهما يدلان على الذات والصورة الخاصة بالإنسان ، فلا يمكن أن يكونا كالفعل فى العمل نحو : إنسان نبيــــل ، وطالب مثقف ، فهما يمثلان فى الإنسان طبيعة وصلة خلقه الله عليها ، وحكموا على الأبيات الواردة فى عملها بأنها غير صحيحة فلا يحتج بها » .

ولكن التحقيق أنها من الصيغ الخمسة ، وأن الوارد عن العرب صحيح يحتج به ، لأن وردت عن علماء أمناء ألفاء ، فلا يصح رد روايتهم وفى ذلك يقول العلامة ابن يعيش (٣) :

وخالف سيبويه (٤) أكثر النحويين فى بناءين من هذه المثل الخمسة هما : « فعل

---

١) البيت لساعدة بن جؤية وهو من البسيط أنظر الكتاب ١ / ١١٤ هارون وديوان الهذليين ١ / ١٩٨ والخزانة ٣ / ٤٥٠ واللسان « عمـــل شأى » وابن يعيش ٦ / ٧٢٠ وشاهده : موهنا بكليل .

٢) الهمع ٢ / ٩٧ ٣) ٦ / ٧٢٠ ٤) الكتاب ١ / ١١٠

وفعيل ، قالوا : لأن فعلا وفعيلا بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها ، لا لأنه يجريا مجرى الفعل فيهما كقولك : رجل كريم وظريف ورجل عجل ولقن إذا كان ذلك كالطبيعة ، وحملوا ما احتج به من الأبيات على غير ماذكره فاما البيت الأول فقالوا : لم يصح عن العرب ، وهو « حذر أمورا ألخ » وروى عن المازني أن اللاحقي قال : سألني سيبويه عن شاهد في تعدى « فعل » فعملت له هـــذا البيت . ويروى أيضا أن البيت لابن المقنع ، وأما البيت الثاني : « أو مسحل شنج عضادة سمحج » فهو للبيد ، فقالوا : « عضادة سمحج » على الظرف لا على المفعول . . . وأما البيت الثالث « حتى شآها كليل موهنا عمل » فقالوا : هو البرق الضعيف منه قولهم : « رجل كليل » إذا كان معييا من كل لـكل فهو فعل غير متعد » .

« والموهن » الساعة من الليل ، فهو لا ينتصب في غـــير الظرف ، وإذا كان انتصابه على الظرف لم يكن فيه حجة » ا . هـ .

وأما الكوفيون : فأنكروا عمل الصيغ الخمس ، لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة ، إذ لامبالغة في أفعـــالها ، ولزوال الشبه الصورى أيضا ، فما ورد بعدها منصوبا ، فبإضمار فعل يفسره المثال (١) .

وأرى :

أن رأى الكوفيين جانب الصواب ، بتقديم القياس على السماع ، وإذا ورد السماع الموثق عن العـــرب بعملها - كما ذكر - كان الفعل في القضية ووجب الرجوع إليه ، والاحتكام عنده ، واعتباره الحكومة التي لا يرد لها قضاء ،

١) انظر شرح المفصل ٦ / ٧٢ .

والتمسك بمذهب من عند أصحابه مردود عليهم ويثبت لها العمل ، وما رواه عن عملها علماء ثقات عدول لاترد روايتهم له ، وهذا أولى من تقدير فعل لاحاجة إليه مع وجود العامل ، إذ من المسلمات أن مالايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

وقد سبق أن أنكر أكثر البصريين إعمال « فعيل ، وفعل » وضعفوا الوارد فى ذلك ، وردوه على سيبويه .

قال السيوطى (١) : وأنكر الجرمى عمل « فعل » دون فعيل ، لأنه أقل ورودا حتى إنه لم يسمع إعماله فى نثر ، وقال أبو عمرو : يعمل « فعل » بضعف ، وقال أبو حيان : لايتعدى فيهما المسموع بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فينقاس فيها » .

ثم قال . . . « وأعمل ابن ولاد وابن خروف فعيلا ، بالكسر والتشديد فأجازوا : زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام ، فلا يبعد عمله نصبا » .

وأما سيبويه فقد أورد شواهد لعمل الجميع ، وقد ذكرناها ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، فضلا عن أن ثقته يعتمد على قوله . وقد انتصر له العلامة ابن يعيش فقال (٢) :

والصحيح ماذهب إليه سيبويه وهو القياس ، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى فمن ذلك : مفعول ، ومفعال ، وفعال ، فهكذا سبيل : فعيل إذا كان معدولا كقولك : رحيم من راحم ، وعليم من عالم فيجوز : زيد رحيم عمرا كما تقول : راحم عمرا ، لأنه معدول عنه ، هذا مع السماع ،

---

١) الهمع ٩٧/٢ ٢) شرح المفصل ٧٣/٦

فأما قولهم : عن البيت الأول : « وهو حذوا فورا أخ . فإن سيبويه رواه عن بعض العرب ، وهو ثقة لاسبيل إلى رد مارواه ؛ وأما البيت الثانى فإن ماذهب إليه سيبويه هو الظاهر . وما ذكرناه فى تأويل ذلك رد ؛ وذلك أن « شيخا » فى المعنى لازم والمراد بالعضادة ؛ القوائم وليست ظرفا : فالمراد : أنه لازم عضادة صحيح ، وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرحا به فى قول الآخر :

قالت سليمى لست بالحادى المدل ٭ مالك لاتلزم أعضاد الإبل (١)

فأعضاد : هنا بمعنى عضادة صحيح ، وقد نصبها بتلزم . وشيخ فى معنى ذلك على أنه قد جاء لزيد الخيل : أتانى أنهم مزقون عرضى أخ (٢) .

قال : مرقون عرضى كما ترى فأجراه مجرى : ممزقين ، وهذا لايحتمل غير هذا التأويل ، وعلى معنى الشعر ، لأنه وصف « المسحل » وهو عير الوحش بالنشاط والهياج ، وشبه ناقته به فى هذه الحال . ولو كان المعنى على التفسير الآخر . وصف ناقته . وأما البيت الثالث فإن « كليلا » بمعنى « بكل » وإنما عبر عنه للعكس . ويفعل بمعنى : مفعل : كثير ، قالوا : عذاب أليم بمعنى : مؤلم وسميع بمعنى مسمع والمراد أنه يصف وحشيا ، وأنها نظرت إلى برق مستمطر دال على الغيث يكل الموهن ، بدونه . وتوالى لمعانه ، والموهن وقت من الليل فشآها ذلك البرق أى شاقها وأزعجها ، فبانت طربة إليه متقابلة نحوه وهذا واضح ، ا . هـ .

---

١) البيت من الرجز لأبى النجم انظر المقرب ١٠٨ والمخصوص ١٦ / ١٢٥ واللسان « سول » ٣٩٨ .

٢) سبق الحديث عنه فى ٤٥ .

ولقد أجاذ ابن يعيش فى رده ، وأثبت الحق بأدلته ونصر سيبويه ، وهذا حق ، لأن السماع هو المتبع والقائد

عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة غير مفردين :

يعمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة عمـــل الفعل مفردين كما سبق ، أو غير مفردين بأن كانا مثنين أو جمعين قال ابن يعيش(١) : وأرى الجموع بذلك الجمع السالم ، لأنه مسلم فيه لفظ واحدة فتكون طريقته طريقة الواحد ، والواحد جار مجرى الفعل وزيادة التثنية والجمع تجرى مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل نحو هذان فاهمان الدرس ، كما تقول : يفهمان الدرس وهم شارحون الكتاب كما تقول : هم يشرحون الـــكتاب . وتقول : المحمدون ضرابون اللص . والهندات ضوازب عمرا ، قال أبو كبير الهذلى :

ممن حملن به وهن عـــواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل (٢)

« فحبك » منصوبة بـ « عواقد » وهى جمع عاقدة . وقال آخر (٣) :

أو الفا مكة من ورق الحمى ، فقد ينصب مكة بقوله : « أو الفا » وهى جمع آلفه ، ويقول العرب : هن حواج بيت الله .

---

١) شرح المفصل ٦ / ٧٤

٢) البيت من الكامل لأبى كبير وانظر الـكتاب ١ / ٥٦ وديوان الهـذليين ٢ / ٩٢ والانصاف ٤٨٩ وابن يعيش ٦ / ٧٤ والخزانة ٣ / ٤٦٦ والأشمونى ٢ / ٢٩٩ والعينى ٣ / ٥٨٨ .

٣) البيت من الرجز للعجاج وفيه رواية « قواطفا » فى ديوانه ٥٩ واللسان حمم والـكتاب ٢٦ ، ١١٠ .

ويقول سيبويه (١) « وأجروه حين بنوه للجمع كما أجرى فى الواحد ليكون كفواعد حين أجرى مثل فاعل ، وقال طرفة :

ثم زادوا أنهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر (٢)

« فغفر » جمع غفور ، وهى صيغة مبالغة وجمعت جمع تكسير ، ونصبت مابعدها وهو « ذنبهم » على أنه مفعول به لها . ومن عمل صيغة المبالغة أيضا قول الكميت :

شم مهاوين أبدان الجزور مخا * ميص العشيات لاخور ولاقزم (٣)

فقد نصب « أبدان الجزور » بمهاوين ، جمع مهوان ، وهى صيغة مبالغة وجمعها ونصب بها . وقد مضى أمثلة لعمل صيغ المبالغة فى حالة الافراد كقول العرب (٤) : « أما العسل فأنا شراب » فالعسل مفعول به لشراب ، وسر عمل الصيغتين السابقتين مفردا وغير مفرد أنهما يجريان مجرى الفعل فى العمل وفى جواز تقديم معمولها عليهما . فإن كانتا من فعل متعد عملتا عمله كما مثلنا وإن كانتا من فعل لازم أشبهته فلا تعمل وذلك مثل صيغة « رحمان » فهى صيغة مبالغة من الفعل اللازم لذلك لاتعمل . قال أبو حيان (٥) : « لايتعدى فعلان

---

١) الكتاب ١ / ١١٢ ٢) البيت من الرمل لطرفه وهو فى ديوانه ص ٦٨ والكتاب ١ / ٥٨ برواية « فجر » وابن يعيش ٦ : ٧٤ ، ٧٥ والخزانة ٣ / ٣٦٤ والعينى ٣ / ٤٥٨ والهمع ٢ / ٩٧ والتصريح ٢ / ٦٩ والاشمونى ٢ / ١٣١ ٣) البيت من البسيط للكميت بن معروف وانظر الكتاب ١ / ٩٧ والدرر ٢ / ١٣١ .

٤) الكتاب ١ / ١١١ ٥) البحر المحيط ١ / ١٧

ويتعدى فعيل فتقول : زيد رحيم المساكين كما تعدى فاعلا قالوا : زيد حفيظ عليك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب » ويقول : فى جواز عمل ماسبق مفردا وغير مفرد - سيبويه (١) « ومما يجرى مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فواعل ، أجروه مجرى فاعلة حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات .. ثم قال : وقد جعل بعضهم « فعالا » بمنزلة فواعل فقالوا : قطان مكة ، وسكان البلد الحرام ، لأنه جمع فواعل » .

وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى : فعول ، فعال ومفعال ، وفعل ، وقد جاء : فعيل كرحيم ، وعليم ، وقدير وسميع وبصير يجوز فيهن ماجاز فى فاعل من التقديم والتأخير والاضمار والاظهار لو قلت : هذا ضروب رءوس الرجال ، وسوق الإبل ، على : وضروب سوق الإبل جاز كما تقول هذا ضارب زيد وعمرا » ا . ه ويقول فى عمل اسم الفاعل (٢) : هذا باب ماجرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجـــرى الفعل وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربه » .

ثالثاً : عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل فعله المأخوذ منه الجارى عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه ، ولكنه يصاغ من الفعل المبنى للمجهول ، فيرفع نائب فاعل ،

---

١) الكتاب ١ / ١٠٩ ، ١١٠   ٢) المصدر السابق ١٠٨ / ١

نحو : هذا مفهوم حديثه ، فرفع حديثه على أنه نائب فاعل ، حذف فاعـــله وناب المفعول به منابه ، وفى عمله وعمل اسم الفاعل السابق يقول سيبويه(١) ، ومثل ذلك فى النصب أزيدا أنت محبوس عليه ، وأزيدا أنت بكابر عليه وإن لم يرَد به الفعل ، وأراد به وجه الاسم رفع ، وكذلك جميع هذا فمفعول مثل : يفعل ، وفاعل مثل يفعل ، فاسم المفعول يؤخذ من الفعل المبنى للمجهول فإن كان الفعل ينصب مفعولين ، فبعد حذف الفاعل ، ينوب أحد المفعولين مناب الفاعل على أنه نائب فاعل ، وينصب به المفعول الثانى على أنه مفعوله الثانى ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول نحو : هذا معطى أخوه درهما وهو مكنى الفقير ثوبا ، وهـــذا مختار الأستاذ رأيا ، ويعمل بشروط عمل اسم الفاعل السابق ، كما يعمل مفردا كما مثلنا ومثنى وجمعا مثل : هؤلاء معطون الفقير منحة ونحو ذلك .

رابعاً : الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة من المشتقات السبعة المعروفة (٢) وهى مشبهة باسم الفاعل فى أنها تجرى مجراه من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بالواو والنون ، ودخول الألف واللام عليها ، وليست فى ذلك مثله فى جر بانها على أفعالها فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وقال الزمخشرى عنها (٣) وهى التى ليست من الصفات الجارية ، وإنما هى مشبهة بها فى أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو : كريم ، حسن ، صعب ، وهى لذلك تعمل عمل فعلها فيقال :

١) الكتاب ١ / ١٠٩ ٢) انظر الهمع ٢ / ٩٠ وابن يعيش ٦ / ٨٠ ، والكتاب ١ / ١١٢ والأشمونى ٣ / ٤ ٣) ابن يعيش ٦ / ٨١

زيد كريم حسن ، وحسن وجهه ، وصعب جانبه » .

وهي من حيث التعدية واللزوم تعمل عمل فعلها لزوما أو تعديا كعمل اسم الفاعل فإذا صغتها من فعل لازم رفعت بها الفاعل تشبيا بالفرع في العمل وهو اسم الفاعل نحو : مررت برجل حسن وجهه ، ومحمد كريم حسبه وشديد ساعده ، وصعب جانبه ، فترفع مابعدها على أنه فاعل بهذه الصفات كما كنت ترفع باسم الفاعل نحو : هـذا جامس عمه ، وذاك قائم أبوه وإن صغته من أفعال متعديه حقيقة نصبت بها كما تنصب بأفعالها . لا على مفعولات عـلى سبيل الحقيقة ؛ لأنها فعل بالحمل عـلى اسم الفاعل فهي فرع الفرع ، فلا يجوز أن تساوي اسم الفاعل في عمله حقيقة وإنما ينصب مابعـدها عـلى التشبيه بالمفعول به وهذا يفهم من حقيقـة الأسلوب العربي ، فإذا قلت : علي ضارب بكرا ، فإن الضرب في الحقيقة وقع من علي على بكر . فإذا قلت : ابراهيم حسن الوجـه بالنصب . فإن المقصود ليس الاخبار بأن ابراهيم فعل بالوجه شيئا وهو الحسن . فإن ذلك بعيد عن المطلوب . وإنما الوجه فاعل في المعنى ، لأنه هو الذي حسن .

قال سيبويه (١) : « ولا تعني أنك أوقعت فعلا ، وإنما أخبرت عن زيد بالحسن الذي للوجه ، كما قد تصفه بذلك إذا قلت : مررت برجل الوجه وكان الأصل : مررت برجل حسن وجهه ، وصفته بحسن وجهـه ، وقد يوصف الشيء بفعل غيره إذا كان بينهما وصلة في اللفظ فضمير يرجع إلى الموصوف نحو : مررت برجل قائم أبوه ، حليته بقيام أبيه للعلقه التي ذكرنا كذلك هنا » .

---

١) الكتاب ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ .

وجوه عمل الصفة المشبهة :

وقد قرر العلماء أن الصفة المشبهة أقل منزلة فى العمل من اسم الفاعل ، ولذلك لا تعمل إلا شيئين :

أحدهما : ضمير الموصوف والثانى : ما كان من سبب الموصوف ولا تعمل فى أجنبى فتقول : مررت برجل حسن ، ومررت برجل حسن وجهه . فالفاعل فى الأول ضمير مستتر والثانى : وجهه فلا تقول : مررت برجل حسن عمرو . ولا يتقدم معمولها عليها كما جاز فى اسم الفاعل ، لأنها دونه فى العمل وهى تدل على معنى ثابت مستقر ، فإن قصد بها الحدوث حولت إلى اسم الفاعل كقول الحق سبحانه وتعالى : « وضائق به صدرك (١) » ، فإذا قلت : هذا رجل حسن وجهه رفعت « وجهه » بحسن . وهذا هو الأصل ، لأن الحسن للوجه ، فارتفع به ، والضمير عائد إلى الموصوف .

ويجوز أن تضيفه إلى الصفة وتجعله بأل فتقول : مررت برجل حسن الوجه فكأنك جعلت « أل » فى الوجه نائبة عن الضمير الذى كان فيه أى حسن وجهه ويجوز قطع « الوجه » عن « أل » وجعله نكرة فتقول : هذا حسن وجها . فتنصب « وجها » إما على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز على مثال : هذا أحسن منك وجها .

وعلى مثل قول الشاعر وهو زبيد الطائى :

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة * محطوطة جدلت شنباء أنيابا (٢)

---

١) هود ١٢ ٢) البيت من البسيط وانظر فى ديوانه ص ٣٦ والكتاب ١/ ١٠٢ وابن يعيش ٦/ ٨٣ ، ٨٤ والعينى ٣/ ٥٩٣ وشرح الأشمونى ٣/ ١٤

كما يجوز أن تحذف الألف واللام من الوجه تخفيفا لأمن اللبس عند السامع فتقول : هذا حسن وجه ـ وبذلك حذف « أل » من المضاف والمضاف إليه كما يجوز حذف « أل » من الحسن ، وبقاؤها فى الوجه تقول : هو حسن الوجه بالنصب . على أنه مشبه بالمفعول به ، وبإضمار الفاعل فى الصفة .

وأجاز أبو على الفارسى (١) نصبه على التمييز مع أن فيه الألف واللام ، لأنه لافرق بين دخول « أل » وعدمها فهو مثل : جاء والجماء الغفير « فأل » فيه زائدة ، قال النابغة :

وتأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام (٢)

فقد نصب « الظهر » مع وجود « أل » فيه وذلك لنية التنوين فيه ، كما يجوز لك أن تقول : مررت برجل حسن وجهه ، بإضافة حسن إلى وجهه كما تقول حسن الوجه . قال سيبويه (٣) : « وقد جاء « حسنة وجها شبهوه بحسنة الوجه وذلك ردىء ، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام » .

ويعلل العلامة ابن يعيش وجه رداءة هذا الوجه (٤) بقوله : « وذلك أن

---

١) شرح المفصل ٦ / ٨٥ .

٢) البيت من الوافر للنابغة وانظر الكتاب ١ / ١٠٠ والمقتضب ٢ / ١٧٩ والانصاف ١٣٤ وابن الشجرى ٢ / ١٤٣ والخزانة ٤ / ٩٥ والاشمونى ٣ / ١١ / ١٤ ويس ٢ / ٨٠ وابن يعيش ٣ / ٥٧٩ ، ٤ / ٥٣٤ ، ٦ / ٨٣ ، ٨٥ وفى ديوانه ص ٧٥ .

٣) الكتاب ١٩٩ / ١

٤) شرح المفصل ٦ / ٨٦ .

الأصل : كان زيد حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه ، فالهاء تعود إلى زيد فنقلت الهاء إلى الصفة ، وصارت الصفة مسندة إلى عامة بعد أن كانت مسندة إلى عامة بعد أن كانت مسندة إلى خاصة ، واستكن الضمير فى الصفة وصار مرفوع الموضع بعد أن كان مجرور الموضع بالاضافة ، فلا يحسن إعادتها مع إسناد الصفة إليها ، لأن أحدهما كان فلذلك كان رديئا . ووجه جوازه : جعل الضمير مكان الألف واللام ، لأنهما يتعاقبان . وبقى الضمير الأول على حاله ، فعاد الى الأول ضميران أحدهما : مرفوع ، والآخر : مجرور بمنزلة قولك : زيد ضارب علاقة » .

والوجه السابع : فى عمل الصفة المشبهة . قولهم : مررت بحسن وجهه بنصب الوجه مع اضافته إلى ضمير الموصوف ، وانتصابه على التشبيه بالمفعول به ويجوز أيضا قياسا على السابق - كما رأى الفارسى - نصبه على التمييز ، وعلى ذلك ورد قول الشاعر :

أنعتها إنى من نعاتها * كوم الذرى وادقة سراتها (١)

وقد روى هذا البيت ابن الأعرابى فى نوادره . « فسراتها » منصوب بـ « وادقة » فهى مثل : « زيد حسن وجهه » .

ولقد ذكر السيوطى (٢) : رحمه الله - للصفة المشبهة أحوال أوصلها العلماء الى ست وثلاثين - وكلها راجعة الى ماسبق ، من اضافتها أو نصبت

---

١) البيت من الرجز لعمر بن لجأ ، وانظر معجم الشواهد فى ذلك ٤٥٠ / ٢
والشاهد فيه : كما فى الشرح .

٢) الهمع ٢ / ١٠١ .

مابعدها ، هذه هى الصفة المشبهة بالفاعل ، وقد عقد له سيبويه بابا أعملها (١) فقال : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه » ولم تقوم أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست فى معنى الفعل المضارع ، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم ، وإنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة لاتتجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ، ولا اسم هو فى معناه والاضافة فيه أحسن وأكثر » .

وقد فرق - رحمه الله - بينها وبين صيغ المبالغة (٢) بقوله : « ومنه قدير ، وعليم ورحيم . لأنه يريد المبالغة فى الفعل ، وليس هذا بمنزلة قولك : حسن وجه الأخ ، لأن هذا لايقلب ولا يضمر ، وإنما حده أن يتكلم به فى الألف واللام أو نكرة ، ولا تعنى به أنك أوقعت فعلا سلف منك إلى أحد ولايحسن أن تفصل بينهما فتقول : هو كريم فيها حسب الأب » .

وعلى ذلك يتبين لنا أن الصفة المشبهة لايتقدم معمولها عليها ، ولا تعمل مضمرة بخلاف اسم الفاعل ، وصيغه المبالغة ، فيتقدم مفعولها ويؤخر ويضمر .

وقد مضى من عرض أمثلة الصفة المشبهة : منها مفردة نحو : هو الحسن الوجه . بجر الوجه بالاضافة أو معنية الوجه قال عنها سيبويه (٣) وهى عربية جيدة ، ويجوز تنكيره بأن تقول : الحسن وجها بالنصب والتنوين وهذا وارد ولا شيء فيه ، وعملها فى التثنية والجمع كعملها فى المفرد قال سيبويه (٤):

---

١) الكتاب ١٩٤/١ ٢) المصدر السابق ١٠٥/١

٣ ، ٤) المصدر نفسه ٢٠١/١

« فاذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون فليس إلا النصب وذلك قولهم : هم الطيبون الأخيار ، وهما الحسنان الوجوه ، ومن ذلك قوله تعالى : قل هل ننبئكم بالاخرين (١) أعمالا ويجوز جر مابعدها ويتعين حذف النون ولامانع مع ذلك من النصب كاسم الفاعل » .

خامساً : أفعل التفضيل :

وهو أحد المشتقات ، ويرفع الضمير غالباً ، ولا يرفع الظاهر إلا فى لغة ضعيفة نادرة حكاها سيبويه والنحاة ، وسموها (٢) بمسألة الكحل وقد اشترطوا شروطا كثيرة تراجع فى بابها ـ مثالها : فارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، ونحو : مررت برجل أفضل منه أبوه وقال الشاعر :

ماعلمت أمرأ أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان (٣)

أما نصبه المفعول به فاختلف النحاة (٤) فى ذلك ، فالأصح أنه لاينصب المفعول به مباشرة بنفسه بل بواسطة حرف الجر نحو : محمد أبذل للمعروف وهنا تعدى باللام ، لأنه الفعل يتعدى إلى واحد . فإن كان الفعل يفهم العلم أو الجهل تعدى إلى مفعوله بالباء نحو : محمد أعرف بالفقه وأجهل بالتاريخ وإن كان مبنيا من فعل المفعول تعدى بإلى الى الفاعل معنى نحو : أحمد أحب

---

١) الكهف ١٠٣ . ٢) الهمع ٢ / ١٠١

٣) البيت من الخفيف ، ولا يعرف قائله وانظر الهمع ٢ / ١٠٢ والدرر ١٣٧ والشذور ٤١٦ ومعجم الشواهد ١ / ٤٣١ ٤) الهمع ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣

الى عمر من خالد ، وأبعض الى بكر من عبد الله . والى المفعول به في نحـــو يوسف أحب في عمرو من خالد ، وأبغض في عمرو من بكر . وهكذا .

قال ابن مالك في التسهيل (١) : « وان كان من متعد لاثنين عدى الى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني نحو : هو أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب ويقول الرضى (٢) : أجمعوا عـلى أنه لا ينصب المفعول به ، وأن ماورد يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى : الله اعـــلم حيث يجعل رسالته (٣) » « فحيث » هنا مفعول به لا مفعول فيــــه ، وهي في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم أي : والله أعلم مكان جعل رسالته » .

وحكى ابن مالك في التسهيل (٤) أن بعضهم : ذهب الى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه . وأبو حيان (٥) على عادته مع ابن مالك يقول : وهذا الرأي ضعيف ، لأنه وإن أول بمـا لا تفضيل فيه ، فلا يلزم منه تعديه كتعديته ، وللتراكيب خصوصيات » .

وعلى ذلك نستطيع القـــول : بأن أفعل التفضيل المشهور أنه لا يتعدى بنفسه وانما يتعدى بحرف الجر كما وضحناه وإن وجد بعده منصوب فهو تميز ، ولذلك لا يكون إلا نكرة ، وفي ذلك يقول سيبويه (٦) : ونقول هو أشجع الناس رجلا وهما خـير الناس اثنين ، فالمجرور هنـا بمنزلة التنوين ، وانتصب

---

١) باب الأفعال التي ينصب مفعولين .

٢) شرح رضى الدين ج ٢ أفعل التفضيل .

٣) الأنعام ٢٤ ٤) باب الأفعال التي تتعدى لمفعولين .

٥) الهمع ٢ / ١٠٢ . ٦) الكتاب ١ / ٢٠٥ .

الرجل والاثنان كانتصب الوجه فى قولك : هو أحسن منه وجها . ولا يكون إلا نكرة ، كا لم يكن ثمة الا نكرة » .

ويدخل مع التفضيل التعجب وصيغه : ما أفعله : فأنها صيغة فعلها متعد لواحد دائما مثل : ما أحسن الأخلاق ، وما أجمل الإيمان . قال تعالى : « فما أصبرهم على النار (١) » وقال تعالى : « قتل الإنسان ما أكفره (٢) » ويصاغ من الفعل الذى يصاغ منه « أفعل » فى التفضيل وهو الفعل الثلاثى المثبت المتصرف المبنى للمعلوم ، وغير دال على لون أو عيب أو حلية ، وقابل للتفاوت .

قال ابن يعيش (٣) : « وانما جرى هذا « أفعل » من هذا مجرى التعجب ؛ لاتفاقهما فى اللفظ ، وتقاربهما فى المعنى ، أما اللفظ فبناؤهما على أفعل . . . وأما المعنى : فلأنه تفضيل كما أنه تفضيل ، ألا ترى أنك اذا قلت : ما أعلم زيدا . كنت مخبرا بأنه فاق أشكاله ، واذا قلت : زيد أعلم من عمرو « فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه » .

لذلك : فقد أخرت هذه الصيغة ، وجعلتها مع أفعل فى التفضيل .

وصيغة التعجب الذى تدخل معنا هنا هى « ما أفعله » ٤) بنصب الاسم بعدها على أنه مفعول به تقول : ما أحسن الخلق الكريم ، وما أروع العمل فالهمزة فيه للتعدية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، والفعل على رأى البصريين جامد لا يتصرف ، لأنه كالمثل ، والأمثال لا تغير ؛ ويرى الفراء أنه منصوب

---

١) البقرة ١٧٥ ٢) شرح المفصل ٦/٩١

٣) شرح الأشمونى ٢/١١٠ ٤) عبس ١٧

على التشبيه بالمفعول به (١)، وأفعل، اسم نصب على الخلاف مثل زيد عندك.

والأولى: رأى البصريين، لاتصال نون الوقاية به نقول: ما أفقرني إلى عفو الله - فالمنصوب بعده مفعول به، فهو من المتعدى، وهذه الصيغة ملازمة للتعدى لمفعول به واحد، لاتعداه إلى غيره.

أما الصيغة الأخرى: «أفعل به»، وذلك نحو قوله: أسمع بهم وأبصر (٢)، فإن المجرور فاعل عند البصريين، والباء زائدة لازمة، والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعدية، ولا ضمير فى «أفعل» والتقدير فى: أكرم بمحمد. صار محمد ذا كرم، كقول العرب: أبقلت الأرض أى صارت ذات بقل، وهذا رأى البصريين - وعلى ذلك فيدخل فى الفصل اللازم، وهو ماض جاء على صورة الأمر (٣).

وأما الكوفيون:

فيرون أن الفعل للأمر حقيقة، والهمزة فيه للنقل، والباء زائدة والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به، وفاعله ضمير مستتر يعود على المصدر الدال عليه الفعل فكأنه قال فى أحسن بزيد (٤): ياحسن أحسن بزيد أى الزم به أو يعود على المخاطب كأنه قال: أحسن ياخاطب بزيد، أى احكم عليه بالحسن، ولا يظهر هذا الضمير، لأنه جاء فى أسلوب جرى مجرى المثل وتدخل هذه الصيغة بالنظر الكوفى فى الفعل المتعدى.

---

١) الهمع ٢ / ٩٠ ٢) مريم ٣٨
٣، ٤) الهمع ٢ / ١١٠

قال أبو حيان « ولو ذهب ذاهب إلى أن أفعل أمر صورة خبر معنى ، والفاعل بغير ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل ، والهمزة للتعدية والمجرد في موضع مفعول لكان مذهبا فقولك : أحسن بزيد . معناه : أحسن هو أى الإحسان(١) زيدا أى جعله حسنا فيوافق معنى « ما أحسن زيدا » .
وبذلك دخلت في المتعدى بهذا التصوير الذى أظهره أبو حيان .

سادساً : اسمى الزمان والمكان والآلة :

من أنواع المشتقات المصوغة من المصدر صياغة عامة للدلالة على زمان الفعل ومكانه وآلته ، ولم تصغ صياغة خاصة بحيث تدل على صيغة وصاحبها ، وانما اشتراكها مع الفعل في الاشتقاق العام فقط ، فلا تدخل مع المشتقات السابقة مثال ذلك قول الله تعالى (٢) : « إن موعدهم الصبح ، أليس الصبح بقريب » وقول الحق سبحانه : « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه (٣) » « فوعد » و « ملجأ » مصوغان من الفعل للدلالة على زمان الفعل في الأول ومكانه في الثانى ، للايجاز والاختصار ، ويصاغان من الثلاثى كما سبق ومن غيره كقول الله تعالى : « خير مستقرا وأحسن مقيلا (٤) » ، ولا عمل لهما في غيرهما فهما لازمان ، لأن كل منهما بعيد عن معنى الوصف .
وأما قول النابغة :

---

١) الهمع ٢ / ١١٠ ٢) هود ٨١
٣) التوبة ١١٨ ٤) الفرقان ٢٤ .

كأن مجر الرامسات ذيولها * عليه قضيم نمقته الصوانع (١)

فإن « مجر » مصدر وليس زمانا ولا مكانا .

واسم الآلة مثل : منشار ، ومكنسة مشتقة من الفعل اشتقاقا عاما فقط ، ولا تدل على معنى خاص ، كدلالة الصفة على صاحبها حتى تكون مشتقة بالمعنى الخاص ، لذلك لا تدخل إلا فى اللازم .

ثالثاً : المصدر :

لاشك أن المصدر أصل المشتقات عند البصريين ، وهو الرأى القوى ولكنه يتبع الفعل فى عمله متعدياً أو لازما ، وعمله هذا بالاصالة لأنه أصل الفعل ، ويعمل بلا تقيد بزمن ماضيا أو مضارعا أو مستقبلا عند البصريين والكوفيين مثل قولك : عجبت من إهانتك صديقك فإن « صديقك » مفعول به المصدر وهو « إهانتك » والمصدر مضاف للفاعل ونابت « كاف المخاطب » عن ضمير المتكلم .

ويشترط النحاة لعمل المصدر شروط(٢) : وهى أن يكون مفردا ، مكبرا غير محدود ظاهرا ، فإن فقد شرط من هذه الشروط لم يعمل ، بأن كان مثنى نحو : سررت من ضربيك بكرا ، أو مصغرا نحو : عرفت فهيمك العلم أو محدودا نحو : أدهشت من ضربتك عليا . فالتاء فى المصدر ، قد حددته ،

١) البيت من الطويل للنابغة ، فى ديوانه ٥٠ ومعجم الشواهد ٢٢٢ / ١ وابن يعيش ٦ / ١١٠ ، ١١١ والآمالى الشجرية ١٠٦ .

٢) الهمع ٢ / ١٠٢ .

وبالتالي لم يعمل ، أو كان مضمرا نحو : قولك الخير حسن فعمل الفعل مع هذه الأمور قبيح ، خلافا للكوفيين الذين أباحوا عمل ضمير المصدر مستدلين بقول الشاعر :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم (١)

أي : وما الحديث عنها ، والبصريون تأولوه على أن « عنها » متعلق « بأعنى » مقدراً . ويرى الفارسي (٢) وابن جنى : أن المصدر لا يعمل إلا في المجرور فقط دون المفعول الصريح ، وما ورد موهما لعمله في المفعول به كقول الشاعر :

وعدت وكان الخلف منك سجية * مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (٣)

قال أبو حيان مؤيدا الرأي السابق : والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر أي وعد أخاه .

وأرى :

أن هذا الرأي رأي ضعيف ، لأن مالا يحتاج الى تقدير ، فضلا عن أن المصدر هو أصل الفعل ، فهو جدير بالعمل كالفعل ، ولذلك كثر وجود المفعول به بعده ، فالحمل عليه في العمل أولى من التقدير .

---

١) البيت من الطويل لزهير ، من معلقته ، وانظر الخزانة ٣ / ٤٣٥ والهمع ٢ / ٩٢ والدرر ٢ / ١٢٢ ويس ٢ / ٦٢ ومعجم الشواهد ٣٦٠ / ١

٢) الهمع ٢ / ٩٢ .

٣) البيت من الطويل للشرخ ، وانظر الكتاب ١ / ١١٧ والخصائص ٢ / ٣٠٧ وابن يعيش ١ / ١١٣ والهمع ٢ / ٩٢ والمقرب ٢٥ والدرر ٢ / ١٢٢ ومعجم الشواهد ١ / ٥٤ .

أنواع عمله :

وعمله مضافا أكثر من عمله منونا ـ قال ابن مالك(١) : « لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول أل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل » ، وهو تعليل جيد مناسب لعمله .

وأيضاً : للاستقراء ومثال عمله مضافا قول الله تعالى : ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع (٢) » وتقول : فهم محمد الدرس جيد ، والقاؤه الخطاب رائع » .

ويعمل أيضا منونا ، وهو أكثر من عمله بأل ، لأن فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة كقوله تعالى : أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة (٣) » وأنكر الكوفيون (٤) عمله منونا ، وإن ورد فلا بد عندهم من التقدير : سواء كان مرفوعا أم منصوبا ، وهو رأى مردود بما سبق ويعمل أيضاً : معرفا « بأل » كقول الشاعر :

ضعيف النكاية أعــداءه * يخال الفرار يراخى الأجل (٥)

---

١) الهمع ٢ / ٩٢ ٢) الحج ٤٠ ٣) البلد ١٤ ، ١٥ ، ١٦

٤) الهمع ٢ / ٨٢ .

٥) البيت من المتقارب ولم يعرف قائله وانظـــر معجم الشواهد ٢٦٢ / ١ والكتاب ١ / ٩٩ والمقرب ٢٥ والخزانة ٣ / ٤٣٦ والتصريح ٢ / ١٣ والهمع ٢ / ٩٣ والأشمونى ٢ / ٢٨٤ .

وقول الآخـــر . . . * ولم أنكل عن الضرب مسمعا (١)

وأنكره البعض ، ولكن الوارد والمسموع أقوى من رفضه ، وأولى من تقدير عامله ، ولأن فيه تقديم الرأى دون الانتظار إلى حكم النصوص الواردة وهى الفيصل فى مثل هذه القضايا ، وحكومتها لا ترد .

علماً بأن عمل المصدر قد ورد فى القرآن الكريم ، والحديث الشريف وكلام العرب بما يؤيد عمله كقوله تعالى : فاذكروا الله كذكركم آباءكم (٢) ، وقوله تعالى : « ذكر رحمة ربك عبده زكريا (٣) » وقول الرسول ﷺ : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا (٤) » وقال الشاعر :

* قرع القواقيز أفواه الأباريق (٥)

وقد يأتى المصدر بدلا من فعله فينصب معموله كقوله تعالى : الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق ، فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها (٦) ، وقولهم : سقيا ورعيا زيدا ، والمصدر هو العامل

---

١) هذا عجز بيت من الطويل لمالك بن زرعه أو المرار - وانظر معجم الشواهد ١ / ١٢٠ والكتاب ١ / ٩٩ والمقتضب ١ / ١٤ أو جمل الزجاجى ١٣٦ وابن يعيش ٦ / ٩ / ٦٤ والخزانة ٣ / ٤٣٩ والعينى ٣ / ٤٠ ، ٥٠١ والهمع ٢ / ٩٢ والدرر ٢ / ١٢٥ والأشمونى ٢ / ١٠٠ ، ٢٨٤ وصدوك : لقد علمت أولى المغيرة أننى بر .   ٢) البقرة ٢٠٠   ٣) مريم ٢

٤) البخارى أركان الاسلام .   ٥) البيت من البسيط للأقيشر الأسدى انظر المقتضب ١ / ٢١ والمغنى ٥٣٦ (٣٠١) والتصريح ٢ / ٦٤ والأشمونى ٢ / ٢٨٩ واللسان « قفز » وصدره .   ٦) محمد ٤

للنصرب عند سيبويه والجمهور ، لأنه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذى كان له وصار الفعل نسيا منسيا (١) وقيل : عامله الفعل المحذوف .

ويدخل فى العمل أيضاً : المصدر الميمى كقول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم (٢)

« فمصابكم » مصدر ميمى أى إصابتكم ، واسم المصدر يعمل عمله بإجماع كما يقول السيوطى : إلحاقا بالمصدر كقول الشاعر :

أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا (٣)

ويقول الرسول ﷺ : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » .

فالمصدر يعمل عمل فعله الذى اشتقق منه تعديا ولزوما .

ثالثاً : الجامد المضمن معنى المشتق :

إن الجامد قد يعامل معاملة الصفه المشبهة ، لأنه يؤول بالمشتق فيعمل عمله رفعاً ونصباً نحو : وردنا منهلا عسلا ماؤه ـ وذلك لتأويل « عسل » بحـلو

---

١) انظر الهمع ٢ / ٩٤ .

٢) هذا عجز بيت من الكامل للحارث ابن خالد المخزومى أو العرجى وهو فى ديوانه ١٩٣ والهمع ٢ / ٩٤ ويس ١ / ٢٤٠ والأشمونى ٢ / ٢٨٨ ، ٣١٠ والمغنى ٥٣٨ ، ٦٧٣ (٣٠١) والأمالى الشجرية ١ / ١٠٧ .

٣) البيت من الوافر للقطامى وهو فى ديوانه ٤١ وانظر الخصائص ٢ / ٢٢ والأمالى الشجرية ٢ / ١٤٢ وابن يعيش ١ / ٢٠ والتصريح ٢ / ٦٤ والهمع ٢ / ٦٤ والهمع ١ / ١٨٨ ، ٢ / ٩٥ والأشمونى ٢ / ٢٨٨ ومعجم الشواهد ١ / ٢١٤ .

فعمل فى ماؤه (١) الرفع على الفاعلية ، وتقول : وردنا واد ياعسل الماء .
بجر الماء على الاضافة أو عسلا الماء بنصب الماء على المشبه بالمفعول به ،
والذى نصبه هو «حلا» والماء معرفة - كما رأيت - ويجوز أن تكون نكرة بأن
تقول : عسلا ماء بالنصب أيضا .

وتقول : مررت بقوم أسد أنصارهم ، وهذا أسد هجومه ، لتأويله بشجاع
أو شجعان ، وتقول : هذا مر كلامه أى مؤذ وتنصب بها مابعدها - كما نصبت
الصفة المشبهة تقول : سلمت على رجال أسد الأنصار أو أنصاراً بنصبهما أو
جر الأنصار أو نصبها - وفى ذلك يقول الشاعر :

فلولا الله والمهر المفدى * لأبت وأنت غربال الإهاب (٢)

وقول الآخر :

فراشة الحلم فرعون العذاب وإن * تطلب نداه فكلب دونه كلب (٣)

فقد ضمن : غربال معنى : منقب فأجراه كالصفة المشبهة .

وكذلك : فراشة معنى : طائش ، وفرعون : معنى : أليم ومهلك لذلك
نصب العذاب بهما ، وأضاف : غربال إلى الاهاب كالصفة المشبهة .

---

١) انظر التصريح ٢ / ٧٢ والهمع ٢ / ١٠١ .

٢) البيت من الوافر لحسان وانظر الخصائص ٢ / ٢٢١ ، ٣ / ١٩٥ والدرر
٢ / ١٣٦ والأشمونى ٣/١٦ والعينى ٣/١٤٠ والهمع ٢ / ١٠١ ويس ٢/٧٢
وليس فى ديوانه وانظر معجم الشواهد ٦٣ / ١ .

٣) البيت من الطويل للضحاك بن سعيد ، أو سعيد بن القاص وانظر الأشمونى
٣/ ١٦ ويس ٢/٧٢ والدرر ٢ / ١٣٦ والهمع ٢ / ١٠١ وفى ديوانه ١٣١

موقف العلماء من القياس عليه :

يرى أكثر العلماء كما صرح بذلك السيوطى (١) أنه معنس ، ويجوز للانسان على طريق التضمين أن يجعل الجامد مشتقا كما مثلنا ، وهذا هو المناسب لاتساع اللغة وكثرة روافدها ، ولكن أبا حيان (٢) يرى منع القياس عليه ، وقصره على السماع ، وهذا رأى ليس بالقوى .

والله الموفق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟



١) الهمع ٢ / ١٠١ ٢) ابن يعيش ٦ / ١١١ .

نتائج البحث

- أستطيع بعد هذه الرحلة العلمية الطويلة بين بطون الكتب النحوية واللغوية أن ألخص هذا البحث فى خطوط بارزة - كما يلى :

أولا : العامل النحوى هو أمارة أقامها المتكلم للدلالة على قصده تمييزا للمعانى المرادة ، وقد ظهر فى الحركة الاعرابية التى هى للمتكلم لا للعامل .

ثانياً : أصل العوامل النحوية هو الفعل ، وما حمل عليه مما هو فى معناه من المشتقات والمصادر ، وما ضمن معنى المشتق من الجامد ، وإسناد العمل إليها مجازى لا حقيقى .

ثالثاً : نظرية العامل التى ابتدعها النحاة ، وصوروها فى براعة ومهارة يشكرون عليها ، وعملهم فيها عمل منهجى تربوى يضبط القواعد ويساعد فى إنجاح العملية التعليمية اللغوية ، والاعتراضات عليها اعتراضات جوفاء ، فأين مايسترشدها ، ويكون بديلا عنها ؟ .

رابعاً : المتعدى قد ينصب مفعولا به واحدا ، أو مفعولين أو ثلاثة ولا يتجاوز ذلك فى أسلوب العرب ، وقد يكون الفعل لازما قاصراً ، وهو القسيم المقابل المتعدى .

خامساً : الأفعال اللازمة لها صورها التى تكون عليها ، وقد حصرها النحاة مشكورين فى أوزان محددة ، تفيد معنى الفعل ، ولا تحتاج إلى متعلق لينقل أثرها إلى ما بعدها .

سادساً : فى العربية أفعال مشتركة بين اللزوم والتعدى مثل : شكرته وشكرت له

ونصحته ، ونصحت له ، بما يدل على اتساع جنبات هـذا الباب ، ورحابه مفرداته فى اللغة العربية .

سابعاً : بين التعدى واللزوم التقاء وافتراق فقـد يتعدى اللازم وقد يلزم المتعدى ، ليفيد كلا ،تم با الغرض الذى أنشىء من أجله الكلام مع إفادة معناه الأصلى ، فالكلام صناعة المتكلم وهدفه .

ثامناً : قد يحذف الجار الذى تعدى به الفعل أو يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بحرف جر آخر فى فلسفة التضمين البارعة فى العربية .

تاسعاً : يتفق كل من المتعدى واللازم فى نصب المصدر والظرف والحال ، وما يلحق بها ، فأثرهما فيها واحد لايختلف .

عاشراً : يجوز حذف العامل إذا علم بالدليل ، لأن اللغة شركة من متكلم ومتلق ، اعتمادا على ذكاء السامع وفهمه .

حادى عشر : يوجد من العوامل ماهو ناقص يحتاج إلى منصوبه ، وذلك له أنواع ثلاثة ، أجاذ علماء النحو فى شرحها ، وبيان عملها .

ثانى عشر : أصل العوامل النحوية الفعل ، وقد يوجد عوامل أخـرى كالمشتقات التى لها معنى خاص كاسم الفاعل ، والمفعول وغيرها ، لا المشتقات بمعناها العام كاسمى الزمان والمكان والآلة فلا عمل لها ، وقد يضمن الجامد معنى المشتق فيعمل عمله رفعاً ونصباً .

ثالث عشر : بعض العوامل يلزم نصبها للمفعول به ، ولا يجوز أن نضمنها فعلا لازما ، وذلك كأفعال التعجب فهى كالمثل الذى لايفيد ، وبعضها الآخر

يعدى أو يكون لازما بالتضمين وغيره .

رابع عشر : التعدى واللزوم آثارهما فى الأساليبية جلية واضحة ، ويحتاج إلى نظرة فاحصة لمعرفة العامل وأثره فى معموله ، لأن ذلك عصوب العـــربية ولبابها .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . . والله أعلم ؟

دكتور
صلاح عبد العزيز على السيد

المنصورة فى { ١٤١١ هـ
١٩٩٠ م }

ثبت المراجع والمصادر

١ - القرآن الكريم .
٢ - الحديث الشريف « البخارى ، مسلم ، أبو داود ، الترمذى » .
٣ - الأشباه والنظائر للسيوطى ط الكليات الأزهرية ١٩٧٠ م
٤ - الأصول فى النحو لابن السراج ت الفتلى ط بيروت ١٤٠٥ هـ
٥ - الأمالى لأبى على القالى ط الأميرية ١٣٢٤ هـ
٦ - الأمالى الشجرية ط بيروت دار المعرفة .
٧ - الإنصاف فى حل مسائل الخلاف لابن الأنبارى ط السعادة ١٩٦٨ م
٨ - أوضح المسالك تعليق النجار ط الفجالة الجديدة .
٩ - البحر المحيط لأبى حيان ط دار الفكر عام ١٤٠٣ هـ
١٠ - تسهيل الفوائد لابن مالك ت بركات الثقافة ١٣٨٨ هـ
١١ - التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط الحلبى مصر .
١٢ - حاشية الخضرى للشيخ الخضرى ط الحلبى مصر .
١٣ - حاشية الصبان على الأشمونى ط الحلبى مصر .
١٤ - خزانة الأدب للبغدادى ت هارون ط الهيئة ، والخانى ١٩٧٩ م
١٥ - الخصائص لابن جنى ت الشيخ محمد النجار ط دار الكتب ١٣٧٦ هـ
١٦ - ديوان امرىء القيس ت أبو الفضل ط دار المعارف ١٩٨٤ م الرابعة
١٧ - ديوان جرير بشرح محمد حبيب ط دار المعارف ١٩٧٠ م
١٨ - ديوان جميل جمع البستانى ط دار صادر بيروت .

١٩ - ديوان زهير بن أبي سلمى ط دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ
٢٠ - « عبيد بن الأبرص ت د/ نصار ط الحلبي - الاولى .
٢١ - « عنترة جمع كرم البستاني بيروت ١٣٩٨ هـ
٢٢ - « قيس بن الملوح ت أبي بكر الدالي ط الحلبي ٨ ١٣ هـ
٢٣ - « النابغة الذبياني ت الخراط ط حلب ١٣٩٤ هـ
٢٤ - « الهذليين صنعه السكري ت شاكر وفراج ط دار العروبة .
٢٥ - شرح ابن عقيل ت محي الدين ط السعادة ١٩٥١ م
٢٦ - « الأشموني « « « « ١٣٧٥ هـ
٢٧ - « الجمل للزجاجي تصحيح ابن أبي شنب الجزائر ١٩٢٦ م .
٢٨ - « شذور الذهب ت محي الدين ط السعادة .
٢٩ - « الكافيه لرضى الدين ط عالم الكتب بيروت .
٣٠ - « المفصل لابن يعيش « « « «
٣١ - العيني ط الحلبي على حاشية الصبان .
٣٢ - الكتاب لسيبويه ت هارون ط الهيئة ١٩٧٧ م
٣٣ - لسان العرب لابن منظور ت عبد الله الكبير وآخرين ١٩٧١ م
٣٤ - اللمع لابن جنى ت حسين شرف ١٣٩٩ هـ الاولى .
٣٥ - المخصص لابن سيده ط دار الفكر بيروت .
٣٦ - المساعد لابن عقيل ت بركات ط المدني . جدة ١٤٠٥ هـ
٣٧ - معجم شواهد العربية ت هارون ١٩٧٣ م الأولى
٣٨ - مغنى اللبيب لابن هشام بحاشيته الأمير ط الحلبي ١٣٢٨ هـ الاولى

٣٩ - المقتضب للمبرد ت عضيمة ط المجلس الأعلى ١٣٩٩ هـ
٤٠ - المقرب لابن عصفور ت أحمد عبد الستار ط بغداد ١٣٩١ هـ
٤١ - النحو الوافي لعباس حسن ط دار المعارف ١٩٨٠ م
٤٢ - النحو بين الأزهر والجامعة للشيخ محمد عرفه ط السعادة
٤٣ - همع الهوامع للسيوطي ط بيروت
٤٤ - يس على التصريح الشيخ يس العليمي ط التجارية ١٣٦٤ هـ

تم بحمد الله وتوفيقه

مطبعة ومكتبة الرضا بطنطا
عبد العال البدراوي محمد
ش الجمهورية ت ٣٢٦٥٦٢

رقم الإيداع في دار الكتب المصرية
١٩٩٠/٨٥٣٢

محتويات البحث

اعتـــذار

نعتـــذر للقارىء الكريم عمـا يصادفه من أخطاء مطبعية خارجـــة عن إرادتنـا ويسهل تداركها ؟

